



خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱۷۰۹۶

حلی

۱۷۰۹۶  
۲۰۸۲۶۱



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	عوائد الیه فی شرح حدیث
مؤلف	محمد بن علی غفاری
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۰۹۶
شماره ثبت کتاب	۲۰۸۲۶۱
جمهوری اسلامی ایران	

حلی

۱۷۰۹۶  
۲۰۸۲۶۱



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	عوائد الیه فی شرح حدیث
مؤلف	محمد بن علی غفاری
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۰۹۶
شماره ثبت کتاب	۲۰۸۲۶۱
جمهوری اسلامی ایران	

حقی

۱۷۰۹۶  
۲۰۸۲۶۱



۱  
۱  
۲  
۳  
۳  
۵  
۶  
۸  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	عوائد الیه فی شرح صدر
مؤلف	محمد علی غائبی
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۰۹۶
شماره کتاب	۲۰۸۲۶۱
جمهوری ایران	

قد في الحقيقين وزيده المدينين بهاء الملة والحق والدين بحمل المعاني  
عامة الله وآياتا بلطفه الجليل التي بالقوايدا الصمدية في علم العربية  
سلج المعاني العزيم التي في علم الوصف وشد شجته شجاعة في علم  
وكشف عن وجهه تعالى واستنقى الأصول الأصلية واستوفى القوايد  
الجليلة والتكاثرات الدقية والتهيمات الرقيقة فجاء بحمد الله في علم  
المناظر البصير وحق قلب الشاير الخبير ومجايلوذا بالشيء في علم الأغراض  
ومنه لا يسوق من هوته على أو ثواب الأسباب لأن الله له معانيه  
وفي معانيه جل من يبلغ أيدي السعداء وكل من يمين من يمين على سبب  
من من فالتقريب من حبلى الأصحاب من أنجاليه الطلاب شرح الله صدره  
وسهل امره أن شرحه ثانيا ولولا كسله وموانيا شجاعة خضر يدايه من  
الكتاب في الوجيز وعدم الاطناب في غرضه على طبع الأحرار بالاناشد  
لطرح الأباريق سعت مسئوله وحقق ما موله وذكر كثر الله إلا  
في القواعد الموضيعة وذكر فيه بعض الألفاظ النورية التي فيها  
من غيب في الأجيال وحسن القلب من على القلب تنفقت من معنى  
منه وبينت بذات غيبته بالقرابة البرية في شرح القوايد العرفية  
بغير الله بغير من يشاء وهو على ما نقول وكيل ومنه الاستغناء عن  
الأعضاء وعليه القول **قال** المصنف قد رزق الله روحه وبهيد البصيرة



احسن كلمة ببداها الكلام وخير من يحسن به المرام حدته الله على  
 من بل الانعام والصلوة والسلام على سيد الانام قاله البرن الكرام  
 سببا ارجحه على الذي نصبه على الاسلام ورضه لذكر الاصنام  
 حاد اعناق القواصب السلام واضع علم التوفيق حفظ الكلام **بهد** فهد  
 الصمدية في علم العرب يجوز من هذا الفن ما تفقه اعم ومعنى  
 ام وضعت فوايد جلية في فوائد الاعراب وفوايد بطلع  
 اولو الباب ووضعها للاشخاف عبد الصمد جعله الله من  
 العلماء العالمين وبقعه بها جميع المؤمنين ولتقل على خير  
 حدائق اوليها في تعريف الفن وبيان موضوعه وقايدته وغيرها  
 مما يميز بين المقدمة والثانية فيما يتعلق بالاسماء والثالثة  
 في الافعال والرابعة في الجمل والخامسة في المفردات والسادسة  
 الروضة ذات التجر والتخل شبيه بها مقاصد الكتاب في التفع والاش  
**الحد يفة الاول** فيما اردت تقديمه لانه مقدمة او كالسنة  
**غزة** خير لبداه محذوف كظاير الانية وعزة الشهر اول وعزة  
 الجبهة بياضها القو علم بقوانين الالفاظ والفاظ غير العرب ودخل  
 العرف والعناية والبيان وخرجت بقوله من حيث الاعراب والبناء  
 لان فوائدها مستغنة بانيب الالفاظ وصيغتها وكيفية نادر

مع العلم  
 بالفاظ

المراد بها ونطيقها المنقوص الحال لا باع لها وبنائها ولذا اخبر القو  
 بان قايده ليرفظ اللسان عن الخطاء في الفعال اعرا ببناء بل حفظ الدفن  
 ايضا من الخطاء في فهم المراد بالالفاظ المتبع للبناء في الاعراب و  
 البناء لا خلافا باختلافها تتم موضوع كل علم ما يجب فيه من الاحوال  
 للاختصاص له او لساوهر وموضوعه اي القوا الكلية والكلام كلاهما  
 الاصح فالكلية العمود والوحدة اي جنبها لفظ يصح ان يلتقط به  
 حصة كثرها وحكما كالقبول المشتر فان اللفظ بعامله في حكم **بنا**  
 به ايضا وانما يفضل لفظة لانه اخصر ولا تدر مصدر في الاصل وان ارد  
 بد المفوظ فلا يخل الثالث لاسنواه مذكر ومؤننه كمنه عدل  
 موضوع مفرد يخرج اللفظ الممول نحو زيد ما موضع لعن الموضوع **الكر**  
 وهو ما يدل على عجز عن معنى كعلام زيد وثانمة ودخل نحو عبد الله  
 علما لانه مفرد وشبه اخر لاجه انب بقواعدهم لا تدر كنان ولذا يرب  
 باعرا بين وفيه نظار للتقاة كلمة لاتحاد الوضع والموضوع له فانه  
 لا يضر في اكثر من كلمة وانما السامحوا في اجرائه كمنه في الامر  
 ابقاء له اما كان عليه قبل العلية وتلويحا الى هيئة الاصلية  
 كمنه عكسه في ثوانمة باجر انما يجري واجد في الاعراب لشدة  
 امتزاجها وعدم استقلال الثانية وهي اسم وعمل وحرف لا يفرق لانه

احسن كلمة ببنداءها الكلام وخير من يحتم بلزام حمد الله على  
 جن بل الاقسام والصلوات والسلام على سيد الانام والذ البرن الكرام  
 سببا برحمته على الذي نصبه على الاسلام ورضه لكل الامنام  
 حازم اعناق القواصب للسلام واضع علم الخو حفظ الكلام **بند** **هذه**  
 الصمدية في علم العربية بحوث من هذا الفن ما نفعه اعم ومعنى  
 اعم ونسقت فوايد جليلة في طوائف الاعراب وفوايد بطلعه  
 اولوا الالباب وضمنها للاختصار عبد القمد جمل الله من  
 العلماء العالمين ونفعه به وجميع المؤمنين ولينقل على خير  
 حدائق اوليها في تعريف الفن وبيان موضوعه وفوايد وغيرها  
 مما يميز من المقدمة والثانية فيما يتعلق بالاسماء والثالثة  
 في الافعال والرابعة في الجمل والخامسة في المفردات والمقدمة  
 الروضة ذات التيجر والتحليل شبيه بها مقاصد الكتاب في النفع والاد  
**الحمد لله الاول** **فيما اردت تقديمه لانه مقدمة او كما يقال**  
**غزة** خير لبنداء محذوف كظاير الانية وعزة القهر اول وعزة  
 الجبهة بياضها القوم علم بقوايتهم الالفاظ والفاظ غير العرب ودخل  
 المعروف والمعاينة والبيان وخرجت بقوله من حيث الاعراب والبيان  
 لان هاتين متعلقة بابنية الالفاظ وصيغها اوكيفية ناديه

مع العلم  
 لالفاظ

المراد بها وتطبيقاتها المنقوص الحال لا ياعر بها وبنائها ولذا اخبر القو  
 بان فائدة تحفظ اللسان من الخطاء في المقال اعرا بانياء بل حفظ الذهن  
 ايضا من الخطاء في فهم المراد بالالفاظ المتبع للخطاء في الاعراب و  
 البناء لا خلا من اخلانها تام موضع كل علم ما يجب فيه عن الاحوال  
 اللاحقة له او لا وهو موضوعه الى الحق الكلمة والكلام كلاما على  
 الاصح فالكلمة المعبودة والوحدة اي جنبها لفظ يستعان بلفظ به  
 حصة كنهها وحكما كالقيد المستثنى فان التلقين بما له في حكم  
 به ايضا وانما يضل لفظه لانه اخبر وانتهى مصدره في الاصل وان ارد

فرائد اليرسة شرع لعمدة  
 المؤلف محمد بن محمد باقر حسني غفاري

كاضل مكس في تحفاته باجر انما يجري واحدة في الاعراب سد  
 امتزاجها وعدم استقلال الثانية وهي اسم وعمل وحرف لا غير لا

ولا تخاف ان تستفك في الدلالة معناه فاما ان يفتزن باحد  
 الاكزمنة الثلاثة او لا الاول الفعل والثاني الاسم والاعرف  
 والكلام لفظ معيد لظا بدئنا منه فيجب مع التكون عليه بالاسم  
 فخرج نحو غلام زيد وصار بعد العلم الا فاده وهو لو فقه على الاستنا  
 يوقف على مستند لا يصلح له الا الاسم والفعل وعلى مستند اليه ولا  
 يصلح له الا الاسم ولذا لا ينافي الكلام ولا يحصل الا في ضمن اسمين  
 احدهما مستند الى الآخر كزيد قائم واضاربا ومضروبيا زيدا  
 وهي هناك العفو وان يوصووا خير لكم او فعل واسم مرفوع بركنك مرفوع  
 زيد وفم او بالابتداء كزيد قائم ولا يحصل من فعلين او فعل وحرف  
 لعدم المستند اليه ولا من حرف واسم لعدم المستند اليه ان يجعل الاسم  
 مستندا وعدم المستند ان جعل الاسم مستندا اليه ولا من حرفين لعدم  
**ايضا** الاسم المعهود كله معناه مستفعل بالمفهومه منها بلا  
 ضميمة غير مفعول في الوضع باحد الارزمنة الثلاثة الماضية والحال والمستقبل  
 فخرج الحرف بفيد الاستفلال والفعل بعد الاقران ودخل اسم  
 الفعل بالوضع لا تخرج في معنى الفعل نقل اليه عن المصدر كصه  
 كهيهاك واما المفعول في الجار والمجرور كعليك وامامك فركب ضمعا  
 وليس اسما ولا كلة واما نحو الصبح والنسي فهو وان كان مفعولا

بالتن لكن لا يفتزن باحد الثلاثة من حيث انه احد هاو دخل  
 بفيد الثلاثة والحبيثة المبيحة في التعريفات ويخص الاسم بغيرها  
 من احواله بالجزء سواء كان بالحرف او الاضافة واللام اي لا يفتزن  
 والنون وهو نون ساكنة ملفوظة غير مكتوبة لئلا يفتزل على كز  
 الاسم في الاغراب وليست نون النكت والعرف او على ايهامه  
 وليست نون التنكير او لخالق من حذف من حرف اصل نحو ارضنا  
 ومرا عند سبويه او مضاف اليه كخيشد وليست نون العوض  
 او ليقابل في نحو سلمات نونا لا عراب في نحو سلمات وليست نون  
 المعابلة واما نون التثنية وهو ما يلحق الروي وهو نحو الفاء  
 يد لام حرف الاطلاق للزتم او تركه فلا يفتن بالاسم بل يفتن بالحرف  
 الفعل ايضا والحرف فان لم يكن الروي مطلقا سمى نونية غالبا  
 ليجاوز عن هذا الوزن وقد انزل في تخشيري فيهما بقوله اخبرني  
 عن نونين يجامع لهما التثنية وليس ادخاله على الفعل من التحريف  
 والابتداء بحرف ثاب من باب ادعوك يا زيدا ان المنادي مفعول به  
 معنى فلا يصلح له الفعل والحرف واما نحو يا ليتني ويا اسيحدا  
 فعلى حذف المنادي ونحو يا ايها عن ابتداء وجعله تحرك النبتة  
 والتثنية والجمع في نحو زيدا وزيدون واما في نحو ضربا وضربوا

فالفعل لا يقع وحده اذ لم يقصد تكرره فهو موصوفه وانما يقع التكرار  
 بالثنية والجمع على ضمير الفاعل وهو اسم هذه الامور المستند  
 هي خواص نوع الاسم لا توجد الا فيه فلا يجوز وجودها في  
 كل فرد منه ولا يفتقر الى ما لا يقع في بعض كالنوعين في المضاف  
 ونحو الاسم والاضافة في الاعلام والفعل كلف معناها مستقلة  
 بالمفهومية منها بلا ضميمة مفترق بالوضع باحدهما اي باحد  
 الارزمنة الثلاثة سواء افرز او اجمعا فترزها ايضا كالمضارع  
 على المشهور من اشتراك بين الحال والمستقبل ام لا كما لا يضر في الخبر  
 بالاستقلال والاسم والافتران واسم الفعل بالوضع ودخل به نحو  
 عموما المنع عن الزمان وتخرج بالثنية وحدها نحو الصبوح و  
 الشفق ونحو الفعل بغيره بالمعنى المستعمل لا يمنع دخول على غير  
 المضارع وقد علم الفصل الا لشا في الجماد والحرف كلمة معناها  
 غير مستقل بالمفهومية بل يتخلل في فهمه منها المضمعة فخرج كلا  
 اخويه بعدم الاستقلال فتم حده جمعا ونفعا لكن ادفع بقوله  
 ولا مفترق باحدا الارزمنة الثلاثة فوجب المجبة الحرف لا شئ من الحد  
 وللفعل لا تأكيد للمعنى المفهوم من لفظه فان قيل فهم معنى الظرفية  
 من كلمة في مجرده عن ضميمة المتعلق لنا ليس معناها الظرفية الفاعلة

الظرفية

المطلقة المفهومة منها مجرده بل معناها ظرفية خاصة فانها  
 وضعت لكن ظرفية خاصة من افراد تلك الفقرة العامة كما بين في  
 محله والخاصة لانهم لا يذكرون متعلق خاص معها لان المعنى الذي يكون  
 عامامع عموم متعلقه وخاصا بخصوصها ويضرب الحرف من اخويه بعدم  
 قبول شئ من خواص اخويه لان الكلمة اذا لم تقبل شيئا من ملامات الاسم  
 والفعل مطلعا لم تكن منها متعلقين للحرف بل من الحصر في الثلاثة **نفس**  
 الاسم ان وضع لفظا شئ فاسم بنفسه فاسم عين اي ذات كزبد ورجل  
 وضارب ووضوح حدث اي معنى مصدر في فاعل بغير واسم معنى ويعني  
 مصدر ايضا كضرب موصوف او وضع المتشوي اي شئ بهم لسياله  
 حدث معين نسبة نفسه بغير فاعله فثبوت غير جامد فان وضع  
 لما صدر والحدث من فاعل كضارب واثبت لنصفه مثله كمن  
 او ما وقع عليه فاسم مفعول كضربا وما ذكر منه نصيغة مبالغة  
 كظلام او ما وقع به فاسم الة كضارب فاسم مكان او زمان  
 كبعث او ما له فضل على غيره في الاعتراف بذلك الحدث فاسم فاعله  
 كاعلم وايضا ان وضع الاسم لشيء معين ليستعمل فيه بعينه فغير سواء  
 وضع لمعين خاص مخصوصه كالعلم او لاق معين كان من افراد نوع معين  
 كالاعتبار وهو سبعة الاول العلم وهو ما وضع لعين خاص مخصوصه

شخصاً كان كزبداء وجننا كاسامة لجنس الاسم ومن <sup>الاول</sup> علم النحر  
 والتأخر علم الجنس ويعرف بنقل اهل اللغة وانتصاب الحال عند وضع  
 صفة لعل واحد غير العلية او امتناع عن التماثل في ال فان صدر  
 بابا وام تكتبة كالجحش ولم سلمة والا فان انا بوضع سابق مدحا  
 كزبداء واما كبطه فلفظ والا فاسم كزبداء وتكونا وبلد بالمتى به نحو  
 زبداء كرم لغيره او بوصف اشهر به نحو كل فرعون موسى والثاني القدر  
 بال نحو الرجل فان اريد الجحش من حيث هو موثا لجنسية نحو الرجل خير  
 من المرءة او من حيث تحققة في ضمن كل افرادة فاسبق اقية نحو الاشياء  
 نالها وبعضها المهم فلهذا الذي كادخل التوزي لا معهود  
 معين في الخارج بين المتخاطبين او المعين في الخارج فلهذا الخارج  
 كالرجل المبين بينهما والثاني الاسم كاشارة نحو الفرس مدكور في الخارج  
 الاسم الموصل نحو الذي كذلك والخاص المعتبر نحو هو مثلها وشي  
 بيان هذه الثلاثة في مباحثها والثاني المضاف الى احداهما في المباحث  
 اضافته معنوية فبمعنى لم يكن حاصل قبلها ولو لم يوطأ او اكثر كقلام  
 ابن اخيك والشافع المعروف بالثناء كبا رجل ولم يقل المشاوي  
 ليخرج منه با رجلا خذ بيدى لانه نكره كبا في نحو يا زبداء لغيره  
 بالعلية قبل التداء في الاستح وان زاد وضوحه به والا بوضوح في

بعينه فكن كرجل وصار به ايضا الاسم ان وجد فيه علامة <sup>تد</sup> الاشياء  
 وهي الاشياء المصنوعة او المدودة وناء نحو فامة دون اخذ  
 مسلمات خلافا للكوفيين لانها في اخذ وبن بدل من الواو المحذوف  
 وفي مسلمات علامة مع الالف لجمع المؤنث الا ان اخضا سها با  
 المؤنث اعوز عن علامة التانيث فان قلت من اين يعلم انها ليست  
 من ناء التانيث قلت من انها لا تغلب بالهاء ونفا وهذا لغز ذلك  
 ان تخشعي يقول لاجري في عن نسب غير لانه تانيث بناء ليس ببناء  
 ولو نفد به بان نفد فيه ناء التانيث كناف ونا فان اصلها  
 ناء بدليل نون فوئت والا فوجد فيه علامة التانيث لا لفظا  
 ولا نفد به ان كزبداء والمؤنث ان كان لحيوانا فافرح وعوز  
 فوئت حقيقي سواء ظهرت علامة كناف ام لا كزبداء والا يكن  
 فافرح فوئت لفظي ظهرت علامة ككوسيدام لا كناف **فهم آخر**  
 الفعل ان يقرن معناه بزمان سابق على زمان التكلم وضعافاض  
 كفانم فخرج المقترون به مطلقا كالمضارع او به لكن لا وضعافاض  
 لم يتم لان المقلب معنى المضارع المصغر ودخل نحو ان ففت لانها  
 الماضية وضعافاض ان قبلها حرف التثنية الى الاستقبال ونجتم الماضية  
 بل نحو احداء ان الاربع لعددها ناء التانيث الحرفية الشاكزة وضعافاض

رجلي

وهي تلحق الفعل المضارع والحال مدلا لا جند في المذبح وعدا وخلاو  
 حاشا في الاستثناء وقد عرفت ذلك في التاكيد والتثنية التوكيد  
 ضمائر الفاعل المتكلم كقوله يا أيها الطالب كقوله يا أيها الطالب  
 كقوله يا أيها الطالب كقوله يا أيها الطالب كقوله يا أيها الطالب  
 حال التكميل وضع الفاعل بكسر التاء وهو مشرك فيهما فلهذا هو رقيق  
 ويجاز ويخفى أضارع بالسين و أضارع بالسين و أضارع بالسين  
 ولم يوافقوا في إحداهما زوايا الأربع هي حرفا ابتدائي هـ من المتكلم وحده  
 وتكون التكميل مع ضمة ويا الغائب والغائبان ويا المخاطب الغائبة أو  
 يقترن بالحال فقط وضمة فاعلا يخرج اخواه وجعل الأمر مقترن بالسنبيل  
 فقط وهو الحق لا يرفع لطلب ما حدث في الحال من قبل ما يقع المخاطب  
 للطلب في الاستقبال ويعرف الأمر من خبره بهم معنى الأمر منه بجزءه  
 وينقسم وهو طلب إيفاء الفعل لكن لا بد في الأمر مع ذلك من قوله  
 لعدى في التأكيد التثنية والتخفيف فاعلم يفعل أحدهما لم يكن  
 فعل امرنا ففهم منه حيث معنى الأمر كان اسم فعل كقولنا فعل كقولنا فعل  
بعض الماضي مثنى لأن الأصل في الفعل البناء وبنى على الحركة المشددة  
 المضارع بوضع ما خبرا وصفه وصلة وشرطا وجزا وعلى الفتح لا يشرط  
 الحركات إلا إذا كان آخر الفاعل لا يخرج ببنى على التكون لتعدد وعجزها

الالف مع بيانها الفاعل كرمي وغزارا فاللغز في شرح نصير  
 أن الخجالة وخلافا للأكثر لأنه عدم مبنى على الفتح فعدى أو انقل  
 به ضمير رفع أي رفوع محرك كضرب مثله التاء وضرب وضربا ينفق  
 ح أيضا على التكون كراهه في الاربعة حركات فيها هو منزلة كل واحد  
 فان الفاعل لشدة اتصاله بالفعل لفظا ومعنى كان كجزءه ولذلك لم يكن  
 مع الفتح المنصوب كضربا لأنه مفعول ليس كالحرف منه وانقل واد  
 الجمع فبنى بها لشدته في الاربعة على الضم ظاهر كضربوا ومفردة كضربوا وغزوا  
 والفعل المضارع معرب لثانيه لاسم الفاعل لفظا في عدد الحروف  
 والحركات والتكثات وتزويدا ووضوعه بحكمه صفة وصلة وخبر لكن  
 إذا انقل به تون جماعة انك كيف بنى على التكون لشيها له بالانفص  
 المضل يوهن أو تون تأكيد خفيفة أو ثقيلة مباشرة أي مصلة  
 بالمضارع مبنى على الفتح كضرب لأن علة اعرابه وهي مشابهة اسم  
 الفاعل تضعف للجوف في الأناث والناكبة المضممة بالفعل والآ  
 نقل به التونات سواء بخر فيها كيف وما وانقل بالثاني مع الفاصل  
 بينهما ولو قلدر كضربان ويضربن ويضربن فرفع معرب لثانيه  
 المتقدمة أن يخر من كل نائب وكل جازم والآخر يخر منهما فمضروب  
 مع تائبه أو يخره مع جازمه وفعل الأمر مبنى كما هو أصل الفعل على

يجزم به المضارع فالضارع هو زخمه وكسر مع الألفام وسكون نضع  
 فكذلك كان مفتوح العين او مكسورون والافالمركانا تلك مع ادغامه  
 والتكون مع فكذلك مثلنا واملدسا كسا وما فيه تونا الاخر اربعين  
 الا امرته على حذفه كاضربا واغزوا واغزوا واغزوا واغزوا واغزوا  
 وعلى التكون في الواحد جميع الاثنا شان كانا من جميعا كاضرب ورم  
 وعدوا ضربين ورم وعدن وعلى حذفه عرفا العلام من الواحد اركان  
 اخر مثل كاضربا ورم واغزوا فان كان قايه واوا وسد فمشن مضاربه  
 وجوبا بالكرهينه بقى على حرف والحد وصل لا ولحقه الحاله ونفا كاض  
 واد من وثه وراي تم ان وقع الامر من راي بسد ساكن من كلمة اخرى  
 فذلك كذا الحرف اليه وحذف على لسان تخفيفا لخرم في نحو فلان  
 فتقول فلان يخرم هذا فاليجب ان يندبوا بغير اى عدد فلا يبقى من ضل  
 الامر سوى كسر في فسطاخر وهذا ما الغرض بعضهم بقوله ما فعل امر  
 المحذف سوو كذا بنى على اللسان وقال لا اندلج مفضرا فيه ايضا  
 ما كذا لسان اربع نحوية جمع في حروف الابعية فانه لا يقع في فلان فلا امر  
 وضمير امر المستكنان فيها واما الاصل في اى قول بالانحاء المذمومة كذا  
 ثامت مقام الجملة وعليه نقول بان يندب عندنا ما هندا ما هندا  
 وباء الضمير الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف **نكرة** الا عراب

فان

لغة الاظهر والبيان وعرضا او كركبة او حرفا وجزوا وحذف مجلبة  
 بكسر اللام والفاعل فاعله وفي اخره متعلق بجلباى الصامل يحد شتم اخر  
 حروضا الكلمة المعهولة لسوءا كان اخر تخفيفا ام ظاهرا كذا في زيدان  
 فان اصله يدى ولحقا كان الامر كرا ونقد برامع من ظهور كايان  
 والامر بافوا امة اربعة وقع ونصب وخفى بجر كذا حرف وجم بسكون  
 او حذف فالاولان يوجدان في الضم والفعل والثالث لا يخفى بالاسم  
 وقد مر في خواصه والاربع يخفى بالفعل واما الوقف على الاسم بالسكون  
 فليس امر الا بالبناء لند على شئ على غيره وعرضا كيفية لا بجلبها القائل  
 بل مستند الى الواضع فلا تختلف بلخلافها العواصم والمراد لكيفية  
 المشاهدة للاخر في اخر الكلمة وافوا امة اربعة شتم وكسر فخر وسكون  
 وهو اصل تخشعه ولا سالا لند عدم الحركة فلا يجر عليها الا لعلة كما مر  
 فالاولان يوجدان في الاسم والحرف فقط نحو حيث فانه يخرم على اى  
 وكسر واغزوا لسان وامر مبنى على الكثرة الجارية بين ادا لم يصف ولم  
 يعرف بال ولم يصغر واد يد يد معين وكان طرا ولا ضرب منصفا  
 انفا فانه غير كذا يخرم ومنه تعرف على الغتم وكلام الجرم فانه بكسر مع باء  
 المنكلم وكل ما هرف من مستغاثا والامر ان يوجدان في الكلام الثالث  
 جميعا فالفتوح من الاسم كم استغاثا بة وخبرية ومن الفعل فم ومن النح

نحو ان استغاثا بة وخبرية ومن الفعل  
 قام ومن الحرف سوف والشاكن من الاسم

على الاستنتاج فان ذلك ما ذكر من ان الالف والياء والثوان في آخر  
 حروف الكلمة منقوض بالشيء ومع ذلك السالم من بين كنه ان يكون  
 والزيادون وينبتن كما جيلان ويا زيد وند ولا جيلان ولا منة  
 فان اخرهما التون واخر الاخرين والياء وهو الالف والواو والياء  
 ساقط على الاخر فلن التون فيها بمنزلة التوين في الفرة فكما لا يجز  
 به اخر الفرة عن كون اخر هكذا التون فيما تنسق عليه التين في نعم قد ينسج  
 ما قبل اخر العرب له في الاختلاف بالعوامل في خواصه وايتم فنقول  
 جاء مرؤايم بضم الراء والتون ورايا مرؤايم بضم الراء ورايا  
 باء وايتم بكسرهما لكن الاخر هو ما على الاخر ولما حرك ما قبله فبنا صير  
 ليس بالالف والياء بضمهم بقول ما اسم له فغيره بما مل محله من اخر  
 هذا قول البصريين وقال الكوفيون هما معا فيان بالراءين وهو مردود  
 وضع الراء والتون بدل الالف والياء فيضع **مفتوح** علامتهم التين في  
 علامته اربع لا غير للاستغناء الفتحة وهي اصلها والالف والواو  
 والتون وهي ثوب من الفتحة اذا الفتحة تكون في الالف  
 المفردة وما ليس بشيء ولا يجمع ولا ملحق باحد هما ولا من الالف والياء  
 السند المعبر بالحواف بغيره في المقابل كذا في هذه لحد وموسى  
 وفي الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفردة من زيادة او نقصان حرف

او مرؤايم

او مرؤايم كقصور انصوف وفرفر وعلنان لغدائم وطريق وطريق فطريقين  
 ومنه نحو ذلك ما جاء مفردة او جمعا النحر الحركت فند براقا نر مفردة او  
 كقفل وجمعا كما سجد مع اسد وفي الجمع المؤنث السالم فيه مفردة ما في  
 كان بالفاء واء كسلمات وسجدات وفي المضارع للثلاث او المفردة  
 سوى الحاطبة والالف في الالف في الاسم الشئ وهو ما اى اسم دل على الشئ  
 من غير ان يغنى التكم عن ذكرها منطوقين من لفظة بحيث لو لم  
 ينسج لاحتمال الى كبر ومفردة بالاعطف فخرج ما لا مفردة لمن لفظ نحو  
 كلا واثنان وشفع وزوج ودخل نحو من بابا الغليب لا تفرق  
 بعد التين الغليب عليه باسم الغليب مجازا مع انه لا يفتح خروجا  
 للحدود والحقايق دون الحيازات وفي طيفا نر وهي كلال المذكورين وكلنا  
 المؤنثين يقال كونهما مضاهين الى صغر كلاهما وكلاهما وكلنا فان  
 اصغفا لهما صغيران بحركات معتدلة وعربا يوكنا بالحق في  
 مطلقا وهما عند الكوفيين مشتقان جنسيان مفردة مل بالفتحة  
 واثنان لذكوران وخرقاء اثنان في الجحان واثنان في ميم سواء  
 الى ضمير مظهرهم لا والواو وفي الجمع المذكور السالم وهو ما كان نحو  
 وفون كفال لا يزيدون ولا يجمع هذا الجمع الالف مفردة مذكرا ظاهرا  
 البناء والكان فيه لحدسنا الاول العلية مع التركيب الاستنادي

والحائز بالحق

فقد

والمرتبة والثاني الوصفية مع احدا من قول الله تعالى او الدلالة  
على الفصل كاعلم فلا يجمع بالواو والتون نحو زيب وعاطي لثا  
ونحو ما في صفة لرس وواشي على الحلب لعدم العقل ونحو طلحة  
وعلمه لوجود التاء فانه يجمع بالالف والتاء فغلب الجانب لفظه على  
معناه قالوا لا يخفى فيه لغيره من اسم من اسماء العتلا لا يجمع الا بالالف  
والتاء ونحونا بطرا ومعدى كريب لركبة على ونحو جريح وصبور  
واحر وسكران للوصفية وعدم الامر بن قول الله والتاء والفصل لكنه  
اذا كان على الاثنى ولا يجمع الا بعد تنكير بنا وبل بالحق على الاصح  
لثان التعداد للعلية في صحيح الجملة كك واذا التاء بالتكر شرط  
لخصفه وهو غريب وهذا ما الغزاة <sup>التي</sup> بقوله فيستل ما امر بنظم  
وجوه الحكم فلم يفضل الحاء برده فلما وجدنا ذلك لا رجاء مستلما  
ثبوت الحكم الا بفسده وفي ملحنا وهو اولو وهو اسم جمع مقدره  
دور وعشرون واثنيون الى تسعون ونحو هلوز وانضون فاجمع  
سما بالواو والتون مع فقد بعض شروطه وفي الاسماء السند  
وهي اوه واخوه وجوهها وفوه وهوه واذ وما الى الكونها مقدره  
لا مثناة ولا مجموع وكون الخمسة الاولى بكثرة لام مقدره مضافه الى  
غيرها كما ذكرنا لا الهنا كما في واخي لا تفتاح كتابه فلا هو يخرى

بمركات مقدرة فان ثبتت فبالالف رفعها والياء نصبها وجراد اجمع  
الغنة مسكرة فبالواو والتون فبالا واخوه او صحته فبالواو والتا  
يجمع ذو قول يون وابين وابان وابين على الغنة النفس وذو واو وذو  
مال فاما سقط التون بالاضافة لسوى والحق لفظ الجمع والمفرد  
نقول هذا ايوك الكرم وهو لا ايوك الكرام والياء ايوك الكرم  
وررت بابلنا الكرم او الكرام فالواو والياء حرفا اعراب فقط في  
الاول وعلا منان للجمع ايضا في التاء وحمل عليه قوله بعضهم الله  
ابراهيم واسماعيل واسحق في التامح وقوله فقلنا اسلموا انا لنؤمكم  
وندا لغز بعضهم بقوله ما كلدة مقدره ها وجمعها بواوه فدينا لاد  
فاجمع بغيره كالجر في مقدره اذ ينسب اليه اراو الا لا لغز ايوك  
الكرم وايوك الكرام اجمع ما تروا في التاء نصب في نحو رايك ايوك  
الكرام والجر في ررت بابلنا الكرم وفيك ما متى وضعك النصب في  
مقدره حيث فاستبان الاول كجاء اباك الكرم ان والتا كرايت  
اباك الكرم والتون في المضارع المتصل بضمير رفع وضع لشي وهو  
الافعال للجمع وهو الواو او الواو لسان مخاطبة وهو الاء نحو فقلنا  
لغابيين وفقلنا لمخاطبين ومخاطبين او غابيين وفقلنا  
لجمع الغابيين وفقلنا لجمع المخاطبين وفقلنا لمخاطبة ولحق هذا

هذه الأفعال بالاضافة للحقة وفال الفاعل هي معربة ولا حرف لا يجر  
 فيها ان لو كان التون حرفا عربيا لما حذفت الجازم والناصب وهو ر و د و  
 الفتحة في الفتحا عربيا ثقافا وقد حذفت منها ايضا الاعراب حركة كان و  
 هو ما يخلو لا من آخر العرب باختلاف احوال فلو اقم اللفظ مع اللفظ  
 المختلف لم يكن اعرابا **قال** وعلام التقيب حسن الفتحة وهي الاصل والالف  
 والياء والكسرة وحذف التون لامرلية وهذه فروع تنوب عن الفتحة  
 فالفتحة في الاسم المقدر والجمع المكسر مفرق ككانا ام لا والمضارع  
 ان شئت يناسب معرطا ههنا او مقدر والالف في الاسماء  
 الستة في مطلقا الشائفة والياء في التثنية مطلقا والجمع المذكور  
 التام ومطلقا منها المتقدمة والكسرة في جمع المؤنث السام والمخفية  
 اول لا توثق ولو رابعت فثبات متاجم الالف والياء ثم حصل عليها  
 وحذف التون في الاضمار الحقة التالف اذا دخلها ناصب ولا  
 يحدف فون الا ناث لا يضمن ولا عوض عن رفع الفتحا كثير من فونات  
 المضارع وبذلك يبين عنها في التثنية والياء في الموضعين احدهما  
 صيغة جماع الا ناث الغايبين من مضارع الناصر الواو في كيعفون ويكفون  
 لا شرا كما يبين ومن جمع المذكور وهو يفعل على الاول من غير اعرال  
 ويفعلون على الاخر يحدف احد الواو من الثاني صيغة جمع الا ناث

الهمزة

الخاصة من انماض الياء في كخشين ومن كاشرا كما يبين ومن والحدف  
 بالجمع على اصله من غير اعرال والواحدة فتعمل بحدف احد الغايبين ومن  
 وواضع الاشارة لفتحة حذفت التون وعدمه مع مضميه وبها اجل قول  
 بعضهم ما حذفت في لفظها والحدف اوجهان فثبات كذا والجمع لفظ  
 واحد ذكر اوانته لا لفظا من الاول بالياء والياء في الاول وعلام التثنية  
 الكسرة وهي الاصل والياء والفتحة وهما في الجز فان للكسرة نايان فيها  
 نالينا في موضعها نايان بها في الفتحة في التثنية كالكسرة في الاسم المقدر  
 والجمع المكسر مفرق كذا في المصروف لا يكتف بها بالفتحة والفتحة والكسرة  
 على الاصل وفي الجمع المؤنث السام فهو بالفتحة والكسرة والياء في الاسماء  
 الستة بالشرط المتقدمة فهو بالواو والالف والياء والتثنية ومطلقا  
 هو بالالف والياء والجمع المذكور السام ومطلقا فهو بالواو والياء والفتحة  
 في غير المصروف فهو بالفتحة والفتحة التام ال والاضافة في جند مجز  
 بالكسرة وعلام التثنية المتكون وهو الاصل والحدف اوجهان فثبات كذا  
 او تون الاعراب وهو الفرع المتكون في غير الاضمار الحقة من المضارع  
 حال كونه صحيحا وهو في عرضا لغويا كانا اخر الذي هو محل الاعراب في  
 صحيحا سواء اعمل عينه او فاء او كلاهما الا وفي عرضا لغير صحيحا كل  
 الحذف في الاضمار ايضا يحدف تون الجزم ان كان من الحقة مطلقا

العلة ان كان مستلزما وهو في نفسه اما ان يمتنع سواء اصل خبره ام لا وفي  
 المستتر ما اصل له اصل له او اكثر فان كان خبرا للعلية بطلان الخبره  
 جازا للحدف ولا يثبت فانما يجب تعدد الاخبار في العرابة لتعدد  
 فقر ظهور وهو في سبعة مواضع كاهو المهور وفقد مطلقا وما نصبا  
 ورتبة الامم المقصود هو ان الف مضمون لتعدد خبرها كونه كونه  
 وصح والذات فوننا المقصود المستتر حذفنا لانه لا يكون وارطت  
 المتون على سائر ما كذا يسمى يكون الاخبار ويجعل الذي هو الخبر كذا  
 مفترق بين فاعول محذوفان وفي الامم العرب الجواز فاعول المحذوف  
 الى الياء كعلاوي الياء وسما في وجعل في وساجدي لان ما قبل الياء مشو  
 كبشره الجواز فلا يثبت خبرا للاخبار ويعتد رعا ونصبا وبنوا في القاء  
 المتصل الى الاخر يرون نوبه خبرها شره لافاضل بينا كبشره ان انشد  
 اما الرقيم فلان علامه التون وتعددت الاستشغال لنوات واما التقب  
 فالحزم فلان علامه التوزان كان حاصل لكن لما قر من الا  
 ستمعا لكون علامه التقب والجزء في فقد كونه محذوفه لذلك وفي نظر  
 ذكرناه في الشرح ويعتد رعا ونصبا في الامم المتشبه وهو ما اخبر به  
 قبلها كسره كفا في نقل الغم وانكر على الياء المكسور بانها لا يندرج  
 مع سكونه لعدم النقل الكسبي وكسرى ولا يفتح نصبا مع كسره في تقديره

جازا

انكر كرايت فاصيا او الفاضي فالجواب البسيط هذه السلة ما يثبت  
 عليها ويقال لا اسم اذا تم فقله نفس حكمه واذا تم فقله ثم حكمه والراه  
 بنفسان لفظه محذوف بالانه رويها حكمه نحو التوبين ويقدر رعا ونصبا  
 فقله في الضارع النقل بالالف لتعدد خبره كذا انشد بل احد التونات  
 انك لبتا مع فون لانات والمؤكدة المباشرة ولما ربيع فون لانات  
 بها لفظا كيمي ونجسي وجزء محذوف الفة فلا تعدد رعا ونصبا في  
 الضارع النقل بالواو والياء النقل الفة عليها كبدوا ويرى في نصبا  
 لفتة وجزءا بالحدف ايضا فان قلت ان التيم لما قال عنها بغيره كذا في الضارع  
 النقل ليزال القول بان زيد محذوف الحرف كانه في علامه الحزم لانه لا يندرج  
 لفظ الحرف مع وجود المؤكدة ولو فقدت بل يفتح ان يقول كبشره وانه  
 بان زيد باسقاط المؤكدة المقديرة وان حذف الحرف ليس بالحزم بل معه للفرق  
 بين هو وفي الموضع والجزء دفعا للالتباس فقلت واثق القصد ذلك كثيرا  
 من الضافة حيث من من محذوف الحرف مع فونم بقدره الحركه نظرا الى ظاهر القاء  
 من عدم الحركه لفظا والى ان حذف الحرف الحزم او من حذفه للفرق فاما ان  
 معهود معروف بخلاف الثاني منهم ان الحظب في الكافية في النقل  
 بالواو والياء بالفتحة فتدبر او لفتحة لفظا والحدف والممثل بالالف  
 بالفتحة والفتحة فتدبر او لفتحة فتدبر او لفتحة فتدبر في شجرة فاجاز يند



الحال بناء فهو ماعل يرفع بالاضافة مع سكون آخره بالفعل وفيما الترتيب  
 فاعل الفعل يرفع مع الاسكان فيه الجمع والاضافة المقنونة بال  
 الترفع مفعول اذ لا الشدة ورفع اوردت بالثاني الاول والا والاول الثاني  
 وفيه ايضا الترتيب فاعل فاعل بالفعل لكن يرفع مع التكون فيه  
 ثابتان وقال ايضا ما معرب في لفظه حركة الارب والتكون فاعلا  
 وهو الفاعل الخ من صدر عن الفعل وعرنا ما اى اسم بغيره الحديثة  
 سواء كان اسما صريحا او ما ولا استدل به الفاعل خبر الواقع لم يزل  
 او اسمه او صلا او صدر ووصف ولو وصفا حكيما كان مجردا بزيادة  
 نحو كفى بالقسمه حال كون ذلك الفاعل فاعلا بزيادة الاسم  
 ويعرف ثباته به بصفة وصفه بما وضع لما قام به الحدث كالصفة  
 المشبهة واسم الفاعل سوله صدر الحديث عنه كقام زيد ام لا كان يكر  
 وكان لا مستادا بزيادة اسم سلبا خبر بام انشا اياكم وقت ولا تقوم  
 ولا تقوم فالان الحالب فاعلا لانه في قيام الفاعل بفاعله بين  
 ان يكون الفاعل مبتدأ او منبأ او منتهى ما عنده او موصوفا او موصوفا  
 منه لان الترفع في كل الفاعل متعلقا بمن هو له على اختلاف الحكم المختلفة  
 بها فخرج الخبر لا تستند والبتة لانه مستند اليه لغير فاعله وتا بالفاعل  
 لان عامله واقع عليه بغيره به وفيه كلام لا يسه الفاعل وهو الفاعل

تقدم

انما ظاهرا ومضمرا لظاهرهما هاءى بارز لا يستوي من لا يحتاج الى اشارة  
 واخر مضمرا بارز مفعول كذا انت ومستمرة في غير مفعول كالتوى في  
 زيد تام وهو ليس هو بالوضوح بارز لا لفظ للسوالاتهم بغير ترفيع في لفظ  
 سوا منه عند الحاجة اليه وهذا الاستدلال يجب في الفعل بحسب ما وضع  
 فيمنع ايزان وانظمان وهو المراد بوجوب الاستدلال وهذه المواضع هي  
 فعل الامر الموضوع للواحد المذكور الحاضر كقم وذا الوقت كقومي الذي  
 والجمع كقوما و قوما و قن نارا ليل والالف والواو التوّن ضملا بزيادة  
 للفاعل والمضارع المبدؤ ثناء الخطا بالواحد المذكور كقوم يا زيد  
 لاناه الغالبة اذ يجوز فيها الاطلاق والاول كقوم هذا وهي  
 او المضارع المبدؤ بالهزة للتكلم وحده او بالتوّن لرفع خبره كقوم  
 وتقوم كاشين واكثره بالفعل الاستدلال في الخرج ما بعده عن حكم  
 ما قبله كخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون كقما القوم عدان بزيادة التثنية  
 وفي مرجع المستر من اذهب ثلثة ثا في في الحديثة الخامسة وفضل  
 المحبوب نحو احسن زيد لانه في الاصل فعل امر للوعد وانما انسخ من صيغة  
 الامر وما الحسنه بصيغة الماخون فيه ضمير اياها على ما الوصول  
 او الموصوفة على خلاف بانه والمخى بذلك المذكور بغيره ايضا في وجوب الاستدلال  
 عند المخى بزيادة هشام نحو زيد تام او يقوم وهذا ثابت او يقوم والمخى

خلاصة لهذا تنبيه المغير بل ذلك يجوز ان كان كما في الجواز والوجوب  
 واما ان ايضا واما يظهر في بعض هذه المواضع التنبيه من ظاهر  
 او ضمير بارز كما في قوله تعالى واولئك هم الذين وجوب ان كان  
 تأكيد الفاعل المشرط او بارز كما في الفاعل البارز فقد اقام  
 تلك العمل في الموضعين الاخيرين ايضا كذلك فيكون هو هو في الغالب  
 الغالبة تأكيد الفاعل لا فاعلا في القرب بينهما وبين الموضع التنبيه  
 تلك الغرض ان الفعل فيها تدفع الظاهر بالفاعلية لعدم وجوب الاستدلال  
 فيه ثابت يجوز جعل البارز ايضا فاعلا بخلاف هذه المواضع فالعمل في  
 الباب ملاحظه حكم الاظهار في الجواز والوجوب انما هو ان كان الفاعل  
 المشرط لم يجر ان ايضا فيعلم ان يجب ان يكون البارز تأكيد لا فاعل  
يشر ولذلك الفعل علامة التانيث وهو ان يترك في قول المصنف ومما  
 في قوله الماضى ولما فون التانيث واما في الملاحظة فنصير ان الفاعل لا يتركان  
 التانيث ان كان فاعلا سمى اظهرا ليجوز التانيث في مفعول منه باجوب  
 كذا مشروط بوجوب عند المحدث ان لو لم يندش واصل الجواز والوجوب ان  
 التانيثات لا تكونه تنال انهاء الموضات الفصل بالمفعول ولا يبعد  
 بالفضل بالانها كالحزن وفيه القربين قال ابن عدا التانيث للفعل لا يجر  
 مع الفصل او كان الفاعل غير متصل لئلا يثبت مطلقا سواء كان تانيثه

او كان فاعلا في الموضعين  
 او كان فاعلا في الموضعين

حصة يا كند فامسا وقوم الامور التاء اشقت والتس طلت و  
 ليشن منه الموضات للفعل على المذكور كالحذف فلا يجوز التانيث ولا  
 نصير خلافا للكوفيين وللتحيارين تانيث الفعل وتذكر ان اذا  
 كان مع فاعل ظاهر غير ضمير من الموضات للفعل كالمفعول او طلع الشمس  
 فالتانيث للمفعول والتذكر للفظ ولكن يرتج مع ثبوت التحيار ذكرها  
 اي علامة التانيث مع الفصل بين الفعل وفاعله نصير الا الاستدلال  
 نحو دخلت اى دخل الدار عند الفصل بالمفعول فان التانيث على  
 الاصل والتذكر مفسر لطول الكلام وبعد الفعل من فاعله الفصل  
 ويرتج ايضا مع التحيار مع الفصل على اى الامور فام الامور  
 مع جواز فامت فان ما بعد لا بد من فاعل محذوف هو المثنى  
 منه وبدل الفاعل فاعل وفيه القرب التخييل يقول اخبرني عن  
 فاعل خفي فابدا عن آخر لا يجوز ابدا اراد بالاول ملجأ ليجوز ان  
 بالتانيث ما وقع بعد الا ويرجح زكها ايضا مع التحيار في باب نعم  
 وبعث وحيد وسماء نحو نعم المرأة هند مع جواز هفت مرجحة  
 فالتانيث على الاصل والتذكر بناول الفاعل باليخص وحكم المثنى  
 وما يلحق به في العمل كالضمير بحكم الفعل في جميع ما مر وما اذا كان  
 الفاعل مثنى او جموعا فلا يجوز تنيث الفعل او جمعة لا مثنى لفظا

فاعلم ان الواحد الالف لغة ضمنية ليعقوباً اكلوباً البر لغت واو لها  
 المجموع ووجه ما يدل ان الالف من القصر ويجزى عن معنى القصر ويجعله  
 مضمناً لعل من الجمع او الثاني ما جعل الالف مبداءاً للجموع مستقلاً  
**مثلاً** والاصل في الجمع في الفاعل فاعلم على المعقول بالبناء للفاعل لا  
 كالجزء منه ولا يجب ذلك فاعلم ان الالف للبر الى الفاسه بالمفعول  
 كغيره فلا يعمد الى هذا وهذا فان من العربية لفظة كضرب زيد  
 هنذا ومعنونه كارضع الضربة لكثير من افعال الفاعل نحو بلا على الفرس  
 او كان الفاعل ضميراً مستقلاً بالفاعل بارزاً او مستقلاً بالفاعل ان الفاعل  
 متاخر عن الفعل كما تقدم على الفعل والفاعل معاً كزيد اضرب ممتنع  
 تقدم الفاعل اذا اتصل بضمير رابع الى المفعول كقولهم واذا بطل امرهم  
 وتراذلو فقدم الفاعل ثم لا تخفى اذ قيل لا كلفظا ورتبه وهو ممتنع او  
 اتصل المفعول بفعله او كان ضميراً مستقلاً بالفاعل ان الفاعل هو ضمير  
 بل ضمير منفصل اراسم فاعلم ان كضرب هو اوله زيد فلو قدم الفاعل  
 لزم ان ينفصل المفعول مع مكان اتصاله وهو لا يجوز ما مع اتصال الفاعل  
 ايضا يجب كضربك وما وقع منها الى كل فاعل او مفعول وقع بعد الاو بعد  
 معناها الذي في اتماما تسمى ما الثاني في الدخلة على الفاعل والاول في  
 الدخلة على ما فيها وجب ما جازى الواضع بعد الاو معناها ما تاخر

بعد الاو معناها ما تاخر الواضع بعد الاو معناها ما تاخر من  
 حيث ان معنى الفاعل هو وصفه في موصوفه ولو كان ما بعد الاو فاعلم  
 انضمربه وصفاً للفاعل في الفاعل على المعقول المتقدم وان كان  
 المفعول انضمربه وصفاً للمفعول في الفاعل المستقل على الفاعل السابق  
 لا يمكن ان ينعى به الالف محلهما سوطه بينهما انقلاب المعنى وصار الموصوف  
 محصوراً في العكس نحو ما ضرب زيد الا عروا والاضرب زيد عروا فاعلم  
 انما هو المحصور فيه مع الاجازة في مفعول في المثال ما ضرب بالاعروا زيد ولا  
 ينقلب المحصور **الثاني** من الموقوفات لا يلبس الفاعل ويحيى مفعول ما لم يتم  
 فاعلم ان مفعول فعل يذكّر فاعلم وهو المفعول معنى الفاعل مفعولاً ومفعولاً  
 الفاعل لفظاً ولذا ينسب من الياس المفعول وهو القصر ويطلق بالرفع  
 علم الفاعل ويما مل معاملة في الاحكام من اصله فاعلم على المفعول و  
 اتصاله بماسله وكونه كالجزء منه وامتناعه في فاعله والمطابقة بينهما  
 في كبريا وانبيا والخيار بينهما على في اس ما عرفت في الفاعل وغير ذلك  
 ويترتب ان في صيغة الفعل الفاعل فاعلم ان في صيغة فعل الفاعل صيغة المفعول  
 وصيغة فعله اي فعل ثانياً بالفاعل فعل او بفعل بفتح او لمها وكسرها **الثالث**  
 ونحوها في الثاني في صيغة المفعول الماخو والمضارع فلا يشا كان ممتنع فاعلم  
 انفق فعلاهما صون فاعلم ان في الاصل كل في بعض صيغ مفعول المعين

كبت فانه ما في معلوما فالتاء ماعل ويجوز ان يكون مفعولا ايضا في الياء عند هذا ما  
الفرق انما هو في قوله تاء فعل ان فعله هو ماعل ويكون مفعولا في بعض  
واسم الفاعل ان يظن بالظن وعينه مفعولا فانه يحق في الاول بناء نحو  
بعت مثلثة التاء فان ذلك بمنزلة فعل ماعل واصله بيت معلوما وان  
قال المبدع في مفعول واصله بيت محجولا وكذا ايضا وبعث وبعثا وبعثوا  
والشياء في نحو محجول ومنه ما في ينفوسنا فعله ومفعوله لفظا ولا يقع تاء  
الفاعل تاء مفعولي بالبعث ولا تاء مفعول بالبعث مطلقا عند  
القدماء ومع خوف اللبس عند المتأخرين يجوز ان لا ينفذ كما اذا كان  
تاء في الاول والثاني والثالث في كل واحد والاول في معارف فعل ان المنكر هو الخبر ولذا  
ايضا جاز اعطى درهم زبداء وان اعطى زبداء اذا كان مفعولا ثانيا ما  
البركة لا يلبس من لاخذ والمأخوذ هذا بالنظر الى القياس والافعال جميع  
من مفعول على علم سماع ثانيا في المفعول الاول في الياءين فالافعال على  
اولى ولا يقع ثانيا في الفاعل مفعولا له خلا في ضربا تاء وب ولا مفعولا  
معه ولا مفعولا فيه بهما ولا مفعولا مطلقا للتاكيد ولا تاء في الاخر  
ولا مستحق فيقع ضربا تاء كروا اذا اجنفت مملوكات ماله ثانيا في الفاعل  
كالظرف والجار والمجرور والمفعول خبر ما يرتفع من المفعول به لقول ضرب  
زيد من الخيمة امام الامر من بالشد لا بالجد فان لم يكن هناك المفعول

منه

به بالجميع من غير سواء اي سئلوا نظر الى انهم في الرجلين منوط بفصل المتكلم  
هذا اذا لم يكن الجار زائدا ولا كلمة مدد وسند ورتب والكارز ورتب  
والاشياء والافعالين المجرورين في الاول وغيره في غير **الثالث** تاء  
من المفعولات البنية والمجرور المبداء هو الاسم الجاهل من غير الصفات الشبهة  
في غير المفعول المبداء هو الاسم الجاهل من غير الصفات الشبهة  
المواعيل للظن في خبر ان ابداء فعله ولو كان خبر من بهما ورتب فاعلم  
ان ابداء في عدم النشاء مفعول حال كونه ذلك الاسم مسندا اليه خبرا و  
المبداء هو الصفة الشبهة من الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة  
الشبهة واسم الفاعل وفي حكمها المنسوب كغيرها كونه في الصفة  
بعد في واسمها مجرور واسم الفاعل الظاهر على الفاعلة او ثانيا في  
الاسم الظاهر ما في حكمه الاستقلال وعدم جزئيته لغير لفظا كما  
الفتحة المنفصل نحو فاهام ومضربا الى يدان راضيا عن الحق والصفة  
مبداء او مفعولها سادس الخبر من عنه في مبداء الاخر لم يكن  
الظرف في خبره الله شان عند من جعل مفعول فاعلا مفعول المبداء  
لا مبداء والغزير في ما يقول جليبا غلام الهدى الاختيار في المبداء  
الغاري من الاختيار وعكسها عن الخبر ميم في صيدا ميم كلام البارز  
فان كانت الصفة رافعة كصبر متصل نحو فامان الى يدان فامان



عليها كقولك زيد بن كمال لا او فممن بال اهل هذا زيد واعلم ان الفعل في المبدأ  
ان يكون مع غيره لا يكون نكرة الامع حصول الفاعلية بالاختيار عنها وان لم  
تكن بخصوصه بوصفها واختار كقولهم ولعبت بغير من مشرك ونحو ذلك  
رجل فام ففتح رجل بغير من امره وارجل عندك امره وسلام عليك و  
شجرة سميت مع الزاد الجنس والاشجار او التقاء او اشتراك الخبر على  
غاية او حرفة فاده هذا الخبر والحققت واشترط في قولهم ان صاحب  
في الاشارة بالتركيب فيها بوجه ما وازكيوا التكليفات في بيان  
التخصيصات والخبر هو الاسم الخبر من العوامل اللفظية غير الزائدة فيدخل  
فيها ما زيد فاعاد المستند الى المستند غير ملوك فلو كان احصا  
وكا تزيغ فيه الحافزة ولم يغير اسمية فهو بلا على هذا في المبدأ وان  
الحدث في الامعاء لا يدخل الفعل في نحو زيد ثم كما قبل في الخبرية جملة  
ضلية والبحث في هذه الحديث واليهما عن المفردات المخصصة الجمل بالحدث  
الاربعة وهو الخبر الماشق وفي حكمة للتوسيل ما مدد في حكمة اسم لا  
والزمان والمكان ما تشق لك لانه كالفعل على نسبة الحدث الى الزمان  
بدل من فاعل ظاهرا او ضمرا او تاسية كذلك في الرفع لظاهر لا يخل خبرا  
المبدأ الى الرفع اليه وهو ظاهر في العامل الواحد برفع فاعل ان لا يرفع  
منه واما غير الرفع لظاهر فهو يخل خبرا ويجوز ما يكون المبدأ في هذا

نحو

لما علم معنى طائفة او يطابق ذلك الماشق المبدأ ما وصير دائما  
في الاخراد والخير والذكر والنايت لوجوب المطابقة بين العامل  
ومفعولها كزيد فام والزيدان فامان والزيدون فامون  
وهذا فامان والهندان فامان والهندات فامات فاعل الخبر  
فيه والالف والواو ونحوها حروف وعلائم لا ضار بها فان قلت من  
الاشق ما ينوي مذكروا فونته كفعول مفعول وفعل مفعول  
كمن يدعيه او صوب فلا يطابق المبدأ مع محمل الضمير فلا بد من  
من الامة قلت هو ايضا مطابق لان الخبر عن زيد كزيد كروى  
مؤنث فونته لا اثر في المبدأ لاننا لا نذكر من اسأله مذكروا  
ومؤنثه ولذلك لم يثبت وكذا المصدر اذا كان مشتقا مفعولا  
فلا يخل الخبر كما سنعرف في باب في خبر عن مبدء واحد واختار شتتة  
مستتادة يعطى او يد ونحو الرجلان فام ويجاهل في نفسان اليها  
وهذا الجسم ليس سوداى ابيض وهذا الزمان حلوطا مضراى مر وفيها  
اشكال ذكر ان حتى انه الجمع فيه شجرا بالعلم ببقا عشرة سنة وهو ان  
هذه الاختيار مبنية غير ان فعلها هو ضي محمل كل منها الضمير المبدأ  
نيل من اسناد كل واحد واحد الى المبدء وهو ممتنع للنفاد ويخل خبر  
فالمشهور ان الخبر هو المجمع لا كل واحد وكذا في المبدأ في خبرا

لكن لما كان مركبا من جزئين كل منهما صالح للاستناد والتمسك بغيره  
مستندا ومتمكنا ولذا الحكم بالترجيح بلا مرجح كما استحقا القول بالعدالة  
اعلم ان ذلك وقبل كل خبر فيه ما خبر ان لكان لعل اذا تعلق عن غافل صعب  
والحد ايضا من يملكه محلا صعبا فيحكم بوزنه على انرا وانرا  
وحصوله انك بعد هذا وقبل ما خبر والحد في الثاني اذا كان كخبر  
في كمال واحد ولم يجد من قال بعكسه وقبل ما خبر واحد فورا  
مليخا على انرا بلما من احد كما روي مع امتناع نواردها ملين على معلول  
ويؤيد الاول والاخير من وحد الابطال انرا سيرة والفرد فيقول  
لفظان في المعنى هما اثنان ما اجتماع واحد في شان مع وحدة القول  
والاعمال انرا ما احمل على حامل ان رشا خبارا هنا هو احد ما كنت  
المخبر به واحد بخلاف غيره اي خبر ما هو مشق وليس رافع لظاهر سواء كان  
ذلك لغيره كما ذكر مشق ومنعنا رافعا له فان لا يلزم لظاهر البند  
على التفسيرين كما دل على الكلمة لفظان لفظا جامدا لفظا لا زواجا  
وان كان هنا اشتقا معنى فلا يوجب مطابقة لفظا لفظا في الحكم  
اللفظية بل الصالح بدون الاشتقاق مع ان لا يثبت البند وان كان متخلاصا  
لكونه معنى المشق اي المفظوظ كما روي الثاني في مؤلفه فاما برفا فان فاما  
كان مشق لكثر رافع لظاهر هو او فاما فليكن مطابقا للبند المحلوفين

م

منه وهذا هو القياس وتديننا القضاة بل او نكت في ثبوت خبر البند  
بالعكس باعتبار المرافق نحو كنه محسوب بنا وبلغه اول ذكر اللفظ  
وكنا بغيره بنا وبلغه محفظة مجمع خبر لفرق او المشق انرا ما خبر على محفل  
القوم او القوم ان يملكون على حد قوله لفظا لخصمان لخصموا ويظهر  
المتفق والجمع لوجده امتياز به ونحوها كقول الا ان خبره العتية لما  
والفرق بعضهم فقال وما خبره من البند في جمان واما خبره في وقوة  
كما في افعاله البند المجهول بوزن الشيء المعلوم يجعل في البند المجهول انرا  
الشيء ويؤيده من يجعل في البند الشيء المعلوم مبتداه ويقدم ولا يبعد  
ذلك لان خبر البند ان يكون عريف ومقدم على الخبر الثاني لانرا  
وهي اما حصل لا اخبار يجعل في السامع بوزن خبر زيد مثلا باسمه  
ولم يعرف الخبر واريد انرا ذلك في الخبر وفي الخبر انرا  
على الامثال ولم يعرف اسمه واريد انرا ذلك في الخبر وفي الخبر انرا  
لم يعرف كلام السامع فائدة معناه في الخبر بالحكم على هذا معنى  
في الخبر انرا ان قولك زيد اخوك يعرف للفرق اخوك زيد يعرف  
للانتم فالبدء هو المقدم في الصورة بين على اصله كذا يجب تقديره اذا  
كانا من خبرين نحو الله ربنا او تكرر من صالحيين للبدء نحو افضل مني  
مننا وكانا الخبر فعلا كذا يدانم اذا لوات ايضا الخبر في الاو

والصاعلة في الآخر فلو كان الخبر بغير الحذف لكانت الحروف في الآخر  
تعدية للامن من اللين فقد دخل على المبدأ او الخبر انما  
وحروف فعل فيها ففعل المبدأ انما كانا والخبر الحذف حتى هذه الحروف  
لنفسها حكم المبدأ خبره وحذفه انما هو من اقوالهم ما يجعلها  
كافعال المطلوب وذكرها التمهيد في حديثه الافعال ولو سدت في الاقوال  
انفسها على الحروف وانما الافعال الاقوال على كل حال حديثه الافعال  
كانا املا كان الخبر عليها كذا بالذات وهذا ما تتبع الاول اول الاقوال  
انما تصدروا حيث انفسها لا تستعمل في خبرها كمالا ما لا يخلو فيها  
وبل لا تها لا تدل على الحدث وهو مروي والشهور المتفق على حديثها  
كانت الجمع ثلثه عشر فعلا كان ثبوت خبرها لا سيما ما فيها من ان  
محو كانا فاعلم ان كان زيد جها هلا علم وقد زاد لنا كذا من خطها من  
الحدث كخبر لا مبرك لا ينوهم للخبر من الخال والزيادة لا تدل على ما  
ولا خبرا ويدخلها حرف الجر كخبر على كذا السورة العرب كانها لا تستعمل  
في الحديث الشك في الفعلية وهذا لا يقال فيها الا بالخبر كما ورد  
على ما في الخبر لا يصح واحسن في ثبوت الخبر للاسم في التبع والمضاف  
النفي والخال انما هو خبرها والخبر في التثنية في التثنية والخبر في التثنية  
ومثل ذلك ثبوت خبرها للاسم على ما لا يخلو من هذه الحروف

ن

بمن عار من خطه من الاقوال المفهومة من موادها حروفها خبره  
انما انما دخل وجهه صورا وليس لثبوت الخبر في الاسم في الحال كذا كذا  
وهو مطلق عند سبويه وجميع الاقوال بين القولين بان مع الحروف  
بجانبها فتكون الحروف خبرها وهو ما عناه سبويه ويدونها الحروف  
كالمجاوب وهو ما لا كذا وما زال ثبوت الخبر للاسم ما عناه من اول  
وما زال ثبوت خبرها من اول زيد مبرك وعنه من اول زيد مبرك ولا يخلو  
وما يبع وما انفسك وما خبره ما زال وليس في هذه الاقوال  
نفي خبره او دقائه ولو خبر ما اوهى نحو لا زال زيد ما لا تزل ذاك  
ولن يخرج عليه ما كثر في قوله لا زال منها لا يخرجها انما القطر في خبرهم  
الحرف ما ما ورد ما دام جها هلا خبرها لعضا دعما بها خبرهم  
وتكونان ثابتهن بمعنى خبرها ولما يبع ما جرحهم وما دام ثبوت  
حكم الجملاء السابقة عليه بانه ثبوت خبره للسنة فلا يفع لا يصد كلام  
ثام وما مصدرية خبرية ما زال زيد ما مضاف الى مصدر فعل لها  
كلم ما دم ما اما اي مدة دوام ما اي او غير ظرفية نحو بحيث ما دم  
فاما اي مدة دوام ثبات او غير ظرفية محتملة اي من دوام احسانك  
لان مدة وعملها اي عمل هذه الاقوال رفع الاسم ونصب الخبر عند  
اللين على اسمها وخبرها والكونية في قولها انما لا يخلو رصه

الثاني بالاشتقاق وانساب انما في الحال الذي هو الاول وقد عرفت  
 بعد كان باختار الاسم صغير اللسان وكون الجمل خبرا وتحتي كان انشاء  
 نحو كان زيد قائم ويجوز في الكل ان كل هذه الافعال في وسط الخبر  
 بنحو ان يكون الاسم مع الامن من اللبس كقولنا طالت وكان خضعا لينا نص  
 المؤمنين وشهدا بكونه قاتل الفجاء ومنعه قوم في ليس وازن معط  
 في ما دام فان خيرا لا لابس وجب ان لا يكون انما كذا وعدة في  
 ويجوز في هذا الفعل ان يكون في المدة او في المدة بانه قد عرفت  
 الخبر في الفعلين والذين في ليس انما اشبه في الخبر مع ما المصدق  
 الموصولة للذين في الخبر في التاخير في الواو في من تقدم معول الفعل في الخبر  
 عليها ويجوز في هذا الخبر وليس هذا في الخبر العشرة البائدة ان تكون في  
 بغيرها استغنى عن الخبر في حذف كان حصل وصار انقل ما سمع من  
 في صحيح وخلفه الصياح والمساءل في الصحيح وظل وظال واثبات انما لا ياتي  
 بفتح اذ هب وما انفك وما انفصل وما انفك ما في كقولهم ما انفك  
 التمران والاوراق في ما هب وما انفك وما انفك منها اي من فروع هذه  
 الافعال فضلا كان اياها مشتقا منها كما انما كانت ام خبره كما المصدق  
 عليها نحو كونهما جان وبكونه الخولي واليا ويزيد كل من قالما العجبي كونه  
 معترلا لكن انما يصر في اصله لم يستعمل من البواقي اسم المفعول الفعل

انما

الجحول ومن الحذف الاول اخر فعل الامر ايضا الاول انما يختص  
 من بين خواصها بخلاف حذف انون مضارعها المحرقة للتعريف لشيهاها  
 بحرف العلة نحو قوله تعالى ولم انبأ اسما كون فلان اسكن انون  
 من ما حذف انوا لا لتفاء التاء كذا في علم من جمل انون تحفينا  
 لا تحذف مطلقا بل لا يثبت عدم انشا اي مضارع كان او نون بضمير  
 منصوب ولا يحذف لساكن من كلمة اخرى ومن ثم لم يحذف نون في نحو  
 لم يكن انشا لا بصير النصب القطع في الكلام في الوسطا المستعمل  
 وانما حذف مع النون لا لتخفيفه كما لعدم ولا في نحو قوله تعالى لم يكن الله  
 لم لا تضاف اليه ان كان وهو اللام انما يفتح نحو بانون دفعا لتفاء التاء  
 فلا تحذف ثقلها بالجر كذا وتفاء مشاها الحرف العلة ولا خصوصا في ان  
 بالجر وم كان حذف في الحذف من عمل الجازم وليجبه وفيه القرب  
 فذلك في الكلام في نحو وانصرف ما حاز من مستقبلا برف انما سقط  
 الاعراب بالجر مع حذف حرف من بعد حرف وانما كذا كذا حذف كان  
 ناضية وحدها او مع اسمها بعد ان ولوا لثنتين كقولهم قد قبل ما قبل  
 ان صدقا وان كذا اي ان كان المفعول صدقا وان كان كذا او الوصلين كقول  
 لا يا من الدهر ورفق ولو ملكا اي ولو كان الباقي ملكا وانما حذف في  
 فاعلم ان لك في المفرد الواقع بعد ان ولو بعد حذف كان في نحو انما يحجب

يا عاظم ان خير الخيرات ان تشر ان تشر اربعة اوجه الاول نصب الاول هو  
 ما بعد ان ولو لم يشر به لكانا المقتضى مع اسمها ورفع الثاني هو ما  
 الفاء الوافعه صدر الجواب بغيره اي كان علم خبر الخيرات خبرا  
 وان كان علم خبر الخيرات خبرا او مفعولا ثانيا فمفعولا ثانيا لاسم كان المقتضى  
 مع خبرها وانما في خبره ببناء مفعول ثانى كان علم عندهم او علم خبر الخيرات  
 خبرا وانما في خبرها فان الاول خبر كان المقتضى مع اسمها والثاني مفعول  
 به لفعل مفعول ثانى لكان المقتضى مع اسمها اي ان كان علم خبر الخيرات  
 خبرا او يكون خبرا خبرا او ان يعكس الاول اي رفع الاول فيكون اسما  
 لكان المقتضى مع خبرها ونصب الثاني بالمفعول لفعل مفعول ثانى  
 ليكون المقتضى مع خبرها ونصب الثاني بالمفعول لفعل مفعول ثانى  
 ان كان علم خبر الخيرات خبرا او يكون خبرا خبرا لوجه الاول اقول ان  
 حذف كان وحدها اربع اسمها بعد ان ولو كثر شائع كما مر في كذا حذف  
 المبتدأ بعد ما بالمرآة كقولهم انما من علاج الخلق ان يعلو نفسه ويصل  
 تعلوها اي يبالى بها وانما في الطوبى فانما في الدنيا اي في الخلق  
 الاخير اضعف لانه حذف كان مع خبرها وحذف الفعل انما صابا يكون  
 اسمها بعد ما بالمرآة وانما خبرها ببناء مفعول ثانى لاسم كان المقتضى  
 مفعول على ان لا تكن معينا لي فلا تكن مفعول على كذا لعل ليس بمشابه

ان

حذف كان بعد ان ولو كان المقتضى بين الاول والثاني هو ما  
 في التزم والضعف لانما لكل منطوق من واحد اكثر وهو في الثاني حذف  
 المبتدأ بعد انما وفي الثاني حذف كان مع اسمها بعد ان ولو كان ما قبل  
 وهو في الثاني حذف كان مع خبرها وفي الثاني حذف الفعل انما صابا يكون  
 مع اسمها بعد انما وفي الثاني حذف الفعل انما صابا يكون  
 مفعول ثانى لكان المقتضى مع اسمها اي ان كان علم خبر الخيرات  
 خبرا او يكون خبرا خبرا او ان يعكس الاول اي رفع الاول فيكون اسما  
 لكان المقتضى مع خبرها ونصب الثاني بالمفعول لفعل مفعول ثانى  
 ليكون المقتضى مع خبرها ونصب الثاني بالمفعول لفعل مفعول ثانى  
 ان كان علم خبر الخيرات خبرا او يكون خبرا خبرا لوجه الاول اقول ان  
 حذف كان وحدها اربع اسمها بعد ان ولو كثر شائع كما مر في كذا حذف  
 المبتدأ بعد ما بالمرآة كقولهم انما من علاج الخلق ان يعلو نفسه ويصل  
 تعلوها اي يبالى بها وانما في الطوبى فانما في الدنيا اي في الخلق  
 الاخير اضعف لانه حذف كان مع خبرها وحذف الفعل انما صابا يكون  
 اسمها بعد ما بالمرآة وانما خبرها ببناء مفعول ثانى لاسم كان المقتضى  
 مفعول على ان لا تكن معينا لي فلا تكن مفعول على كذا لعل ليس بمشابه



ما قطع عنهم انفس الكثرة لوجوده متفق في فاشية الا ان ارجح شيئا  
 سبويه وبعض القدماء علا لعلنا المتفق وبالمجمل لا يشهد في شيئا  
 للاخر ارجح حد في بعض بعد عدل وان خالفه حقيقة والفرق بينهما  
 باق حقا في العامل ارجح عرب وذا شيطان قولك عالم بالكثر في  
 جنت يما من غير ما تاتك وياتك عالم فالفتح اثر العامل ثم قد عرفناه  
 ان اذ دخل على خبر في الام لا يشهد بطل ما قيل العامل في كسر لا في الاصل  
 على خبر ان المفتوح في قولك تاتك عالم واللام هذه لما الصدور  
 لا في اصل خبر في المفتوح في قولك تاتك عالم واللام هذه لما الصدور  
 لا في الاصل لا يشهد لكم تاتك ارجح عن تقديم فافها في الاصل كما  
 في الاصل على ان نكرهوا اجتماع اواف في كسر في مفتوح الكلام فاعرفوا  
 الى الخبر ليحصل الاسم بينهما في باب ان مصدر في اللفظ في موضعين  
 عامل ومفعول وفي الخبر فيل ما عرفان سيفه فعمل كعمل العامل با  
 البطلان مصدر ولكن ليس مصدر فاعله فتقدم وناظر وصفان فانفتح ان عمل  
 العامل كاعرف واللام بطل وهو مصدر في الاصل في شوقا للفظ والمفعول  
 على اسماء هذا الاخر في التثنية منصوب على الاصل في التوابع سواء تأخر  
 من الخبر او قبله متخو ان زيد قائم ويكره ان زيد ويكره ان زيد  
 ونحضر ان وان كن يرضه او يجوز رفع المعلوم على اسماء احوال على

وهو لا يشهد بشيئ من الخبر فيقدمه على المعلوم والمنع كالمفعول  
 قوي وذا الوجه ما قبل كما يقال في خبر ان استعمل هذه السند في خبر  
 كما عرف على وجه اخر فاف ان بالفتح لينة في الخبر في الام الا ان في الخبر  
 فونين والذين هم في خبر وابت التوفي انك لشري شيئا او اهلك وفعلا  
 ما نسيا لو لم يدرك من الاثنين ومصدر ما مفعول الاثنين بخلاف زيد وان بكر  
 وان بالكثر في الام ما نسيا بجهولا للوالدين الاثنين على كسر لينة من  
 مجهول جيت ورد في خبر ما قبل وبيع او معلو الجماعة من ان مفعول ما  
 وفعلا مفعولا بالتون القليلة للوالدين من واي باق من وفي  
 اصله ان حذفنا الياء الا ان شاء التاكين وان كان على حدة لا يجوز  
 للاجلاء لا موجب ومركبا من الثانية وذا خبر في الخبر فانهم اصله  
 ان انما قائم حذف حرف انا من باب ما ولفظ المفعول ولكن كبريا من لا  
 للجنس وكن بالفتح على اسم لا وكن التي منه وواف في خبر كن رجل  
 ومن كن الحقيقة وذا خبر في الخبر فيكون هو الله وفي اي كن انا وكن فاعلا  
 ما ضيا معلوما للانا وكرهيا من كان في الخبر وان وليت مصدرا في خبر  
 العرف والجنس والتعريف في خبر كن زيد بكر وعل كبريا من لا ان  
 وعل فعلا ما ضيا في خبر او شرب من بعد اخرى وعل افعلا كذلك  
 الثالث من على التوابع ما ولا التا في ان المشقان بغير التا في خبر

وجودها فلو ان هذا الحجاز بن عليا او علي بن رافع الاسم ونصب الحجز  
 وما هذه النسخة من الاختصاص بل هي بالعام فانها لا تخص بها قبل وهو  
 الدباس الذي هو ان يخص الاسم كقولهم في الفعل كواصبه وهو اسم  
 استثنى عن الفعل الحضر والاسم في كل واحد مما ذكرنا الاستثناء والاسم  
 بهما الحجازيون لا يشترط بهما النفي او التثنية بل هو ان ينفردوا  
 للحجز بالادبها ما هو وما محمد الا رسول ولا يصح تشابهه بالثنية  
 الا مع قول الحجزين وادبها الاوهام والقرائن من الاسم فلو قلنا ان هذا  
 نحو ان الذي واحد من قول الحجز ايضا من الاسم لا انما استثناء فلو قلنا  
 استثناء مقدم مع قول بالاولوية ويشترط في عمل ما شاء من عدم زائدة ان  
 التي ابدت معها كالانرا ومع لم يوزيد مع ما اهلك كقولهم ان طينا  
 حين ذلك ويشترط في عمل لا خاصة تكبر مع قولها نحو لا رجل خير منك فلا يعمل  
 مع حرفه او مع من ينحو لا يجر منك او غير الناس وانما هي في هذه  
 الشاء الثانية الاسم وما القدر التوفيق لان يفتح الشاء على الجمهور والاسم  
 او الكسر فيفتح بالاحياء انما المنفعة الى التكرار فلا يعمل على غير هذا الوجه  
 حذف احد مع قولها لكن كذا حذف اسمها وفعل حذف الحجز قوله نعم ولا  
 حين مناس فري مشهورا بصيغة طر خبر به بحذف الاسم اي لا حين  
 مناس حينها لم ولا في هذه جاء من كاس وقيل ما ضايق لا تلبس به

ويلو نريش اذ حجه وصفه ولا تيلنا اذ انصرف اسم الغم وهو مخفف لا  
 يثبت بدا الشاء اسم فاعل من ان يثبت الرابع من اقوالهم لا الشافعي للحسن  
 اسمها المصنف بالحجاز بن علي لا شافعي او بن ابي الحسن وهو غير من لا يعني  
 معنى ولا محال لان تلك النسخة من الحجاز لا تخص الا بها شافعي وهو اكلين وهذا  
 شافعي للحسن اي لا يشرط ان يصب الاسم ويصح الحجز ليدعم مع قولها  
 سواء كان حرفا ام مضافا او لا فاعل للحجاز بن عليا بلا زاد وصفه من الاشياء  
 وهو ان لا يشي فان كان اسمها متكررا مضافا للمتكلم وشيها به بالاضافة وهو  
 ما لم يباله ويحذف اليه لفظا ومعنويا فاعلم انما هو كلام رجل ولا يشرط  
 اياه الا لفظا لاجل اولا ولا يشرط ان يكون متكررا عند هذا ولا يكون اسمها  
 مضافا ولا شيها به في كل ما اوجز كذا يعرف كان ينسب به قبل دخول لا عليه  
 فيبقى على الفتح مضافا او جمعا مكملا مطلقا على رجل ورجالا او رجلا ورجلا  
 وعلى الياء مشي او جمعا للمامد كذا نحو لا رجلين في الدار باضرا ان لا يميز  
 طائرون وعلى الكسرة جمعا للماموت شافعي لا يفرق في المشهور وقبل معه قبل  
 على الفتح بدو ولا يشترط في اسم لا تشكركم يكون متساوي العوم كقولهم لا تشكركم  
 فيصل النفي للحسن بحجب تكبر للحجاز ايضا الا لا يجر من غير من كثر لكان اسمها  
 مع حرفه كذا نحو لا زيد ولا سمي يروى لا يحسن اي لا محلا لا او مثله ويشترط  
 ايضا ان يشرطها اي انما هو فلا يعمل فيها فيه مفصولا عن غيرها فان حرف



في الشرح خاصة من كقولنا في قوله ما كذا ما كذا لا تكون ان  
 عيب ما يوافي اول بقدرها كذا كونها يا وسيدنا اكون ما  
 كافي قوله لئلا نلفظ صيغ ان مع صيغ المصدر المضارع المصدر في خبر  
 الاولين كما ذكر في خبره عن ان الناصبة المصدرية يجوز ان تضاف وما  
 كما دوا يقولون وظل انما نعرفها في ناصبة المضارع في خبر لا يفسد على ولو  
 شئت ان نعرفها اي بان قوله في قوله كذا ان يحكم في الخبر في خبرها  
 وفي ان الناصبة في خبر الخبر انما تضاف في خبره في خبره في خبره  
 من بين الخبرين بان الخبر في خبره كذا في خبره في خبره في خبره  
 ومن سببه ان نصب الاول بالمفعول في الخبر في خبره في خبره في خبره  
 معناه قارب القسام او ضرب منه لا بالخبر في الاول بالاختيار بالحدث  
 عن القات وهو منع ويجب بانه كذا عدلة المبالغة او الساطع يا  
 المشق او فهدى مضاعف من قوله بين المصدر الصحيح والاول  
 فلما زاد الاختيار عن القات بالثاني دون الاول وميل ان زائد فهو يفسد  
 وصوابه انما ذكر في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 ذلك لا تسميها بكذا وبذلك ويطلق ايضا قوله بكذا في خبره في خبره  
 وقوله وبذلك من قوله في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 يقوم منه شخص على وادى من هذا الاتصال باستقامتها من

فصل

كان الهم حلة في يوم زيد فيكون ان ناسين انما هما بالمرجع وحل  
 عند الاكثر من اثنين من الجملتين مصدرين معا عندنا في ذلك واذن ذلك  
 زيد في يوم زيد في ذلك فيه وجها ناعلا اي على خبر زيد  
 وهو اسمها في قوله ما من الجملة الفعلية خبرها وهي ومعلوم الخبر زيد يمكن  
 ابراء هذا الوجه في صورنا خبر زيد ايضا بجملة مبتداه مؤخر او افعال  
 في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 من انما من الخبر كما تر في صورنا خبر زيد ولا اختلاف في المعنى ويظهر ان ذلك  
 الاختلاف في اللفظ بحسب التانيث والتثنية والجمع في على وادى على  
 وفي ان القامر على لوجه الاول في قوله في خبره في خبره في خبره في خبره  
 يقوم والحدثان عينا في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 والزيدان عوا ان يقوموا لان الاسم على هذا الوجه ضمير المبتداه فلا  
 بد من مطابقتهما كما ذكر في قوله على لوجه الثاني في خبره في خبره في خبره  
 سواء كانا المبتداه مذكرا او مؤنثا مذكرا ام في خبره في خبره في خبره في خبره  
 افع وعليه نزيل النزيل في الخبر في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 منهم ولا نسا من نسا عوا ان يكون خبرا من خبره في خبره في خبره في خبره  
 الاتصال ثمة ايضا يقال كذا منه واداه وكان بنفسه يكون جاز

كما يدرك كذا مكره كذا جزمه والاولى في وسطه واو شاك اسبح  
 السير كواشك وصي زيد ليس كبر والباقى فلفظ وبيد بالمثل اشك في  
 واذا شاء احد ثم ومنه منقح الصواب من اسما في الالف واللام في الف  
 لما ليس بغيره في يوجب ويحدث مناه بلفظه ولفظ الموضع لزم وبما في  
 اليه واللفظه الله بالالف المشهور في كذا في الجوز واما في قوله  
 صاحبها فما هو من كان يفعل نارب ولم يفعل ثم قال هو محمده بنى من في  
 ومعروفه بالجد في من وفوضه في قوله المعنى يقول المعنى هذا المعنى  
 ما هو في قوله من بل في حرم وفوضه في قوله في صوت المحمدين وان  
 اثبت ثابت مقام جهودا وجعل انما لك بك في قوله ثم هو كذا في قوله  
 المعنى فخذ نظرها فاعلم غير بعيد وما في قوله وان لو ردي الا ان هذا  
 المقترن في قوله واضح والاعتدال في كذا غير بعيد اذا فلفظ ما كذا وروى  
 واو وكذا من بعد غير بعيد وان فلفظ قد كذا وروى في قوله وخذ  
 ولا فتح بغير بعيد والحان في قوله ما في كذا في قوله مع انما في الالف  
 الا فلفظ على الاختيار بغيره في قوله ما في كذا في قوله لا في قوله  
 فيها لان في قوله من الاختيار في قوله ما في كذا في قوله انما في قوله  
 العكس كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله انما في قوله في قوله  
 بلغ في قوله ما في كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله

في

الا فلفظ بعيد كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله  
 الا فلفظ في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله في قوله  
 ما في كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله في قوله  
 المنصوبات وخرج من الجوز في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله  
 الفعل الاصطلاح واللفظ كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله  
 بلا واسطة حرف كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله  
 الجوز في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله  
 ولم يلفظ في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله  
 كان مفعولا به معنى والاصل في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله  
 لا في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله  
 بعل في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله  
 الذي في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله  
 حقيق في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله  
 الصدر كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله  
 بعث من في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله  
 ومثله كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله  
 روبا وان رايت وحدك في قوله في قوله ما في كذا في قوله في قوله ما في كذا في قوله



فما ناض ويجري نصبنا كيدا لثانيه بالخاليه وزعه على ان يبدل او يمان او  
نعت بغيره مثل انا كيد غلى الاول ويقا من الكثرة نحو يئسنا الى ان يلك  
اليامين الى ان يلم لطاقتنا ما كثر من سعد يئسنا سعدا كجده في اسناد يئسنا  
كثيرا ثم حذفنا الزاويه في جين وسعدين ثم سقط الحرف الاضافه الزاي  
من المفعول بان المفعول له هو الاسم المفعول بغيره جاز عني الفعل  
كما لا لام والباء ومن في مفعول بغيره في المفعول بغيره او في المفعول  
في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
و حذف من المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
لنصبه على المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
كما نعلم ان يكون بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
و من في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
اليوم المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
التي في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
في في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
الاختار هو الله نعم فاعلى الاختار اليئسنا الى المفعول بغيره في المفعول بغيره  
من مفعول لان اسم ما في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
الاخر وهو المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره

في

يكن جعلها لامنا المفعول بانما الاستقام اليه جازا للبيده واما بغيره  
الاخر اذ كانا فاعلى المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
وقال اي مفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
وما من اذ في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
بعدوا او المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
او شيئا ومننا فاعلى ان ذلك المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
التي في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
اصلها المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
مطلقا على المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
نصب مفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
منه على ما عليه نحو صرف وزيدنا المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
فعل وما لك وزيدنا المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
وزيدنا لان الاستقام بالفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
على طبعه كما كانا فاعلى ما في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
وضعف ما انت وزيدنا وكيف انت وضعف زيدنا فاعلى في المفعول بغيره في المفعول بغيره  
او في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره في المفعول بغيره



فلا يلقى الدار وذلك لأن الحار المعتين ونصب يتقدم في الذين المفعول  
به في نحو بيت الدار بخلاف المكان لهم ما في ان مطلقا كبيت اليوم او ما في  
الاجل بدار اما ما في موضع فريضة الظرفية وفيه الاوضح لان ههنا ان انشا  
نحو دخلت الدار وسكن البيت على التوسع باسقاط الحافض لا على الظرفية كما لا  
يطرح بعد ولا يقال ان الدار لا بيت على معنى لا تقول بيت الدار وقت  
البيت الثالث من المتصورات المتصويرة في الحافض وهو المفعول به في قوله  
حرف من مفعول وهو الاسم المتبع او الماويل به المصوب للفظ او بعد  
او على فعل لان في نفسه او بالقبول ذلك الاسم متعدي اليه يتقدم  
جزءه ان لا يكون مفعولا لروفيه بقرينة المنا بلة فانما مفعولان يرفع  
الحافض غير المتخصص باسم مجده فيكون ايضا المصوب بالحذف والاداء  
اذ فيه حذف الجار وايضا مفعول لغيرها لمدحها لمدحها لمدحها لمدحها  
الناصر بالمعدى ومن بالمقد رضى فخلق بالانكاف ولا في ان  
كليب بالاكف الاصابع وهو المصوب بالرفع او نصب به في باب مطر  
مع ان التأسيس للضارع وان المفعول بالتهمة بالفعل المتاخرين مع  
سلفها بالمفعول نحو اعجبكم ان جاءكم ذكر من ربكم اي من جاءكم اي من يجيبه  
بدل من اعجبكم ويجيبان زيدا فانهم اي من اذ نام اي من فيا من  
القباس المفعول فيه ولا في المفعول وكذا المصدرية ايضا عند ان ههنا

منه

في الاوضح نحو كذا يكون دولا كذا وسما في غير الاربعة عند  
والخسة عند فلا يتجاوز ذلك عن محل التمام نحو ههنا انشا  
وتنزل الدار اي ههنا قال تعالى ولا تفرقوا بين الحرام والحلال  
لنترشوا اولادكم اي لم يفرقوا بين ذهاب وقرعهم واستوسع معنى  
وتجا زوني وارضع فالتعب بالمفعول به لا بالرفع وقال المصنف في شرح  
الاربعين شعاعا للشيخ رضي الله عنه ان الغنيين لكونهم اكثر ورودا في  
الحل على التعب برفع الحافض التابع من المفعول بالحال المفعول به في  
الجملة التالية في باب الجمل وهو له الحال وهو يدركه ويثبت الصفة  
اي المصنفه او ما يوصف به مطلقا فدخل التثنية والحمد والتثنية  
من التواضع والجزالة للهية والحال كونهما عنيت نحو فيخرج  
سيرا لكان كالشجرة في الله من فارسا والتعب في نحو رايت رجلا  
وبقي الخرج نحو كان زيدا عالما بالقوانين اي من خبرت ولا خبرت  
الصفة بالصفة قال ابن يعيش الحال شبه المفعول في كونهما منفصلة  
منه في هذا ولذا استحسنوا التعب بشرط تنكيرها كانهما المفعول به في  
منها يحصل مع تنكيرها بالقرينة والاعقاب كونهما منفصلة كجاء  
زيدا كذا لان الركوب لا يزم ان يدل ينقل الى غيره من الاحوال

الفاضل والمقول والصفة الثبوتية واسم القبول ويصنع المبالغة  
اسماء المكان والزمان والالوان في حكمها المنسوب مقارنتها مالهيا  
وما نابلا تقدم وانحر كما في القار والى كوب واليخى وان كان ذلك لا  
لا كليا لانها قد تكون ثابتة في محلها فيلجأ الى المؤكدة كقوله يا  
عطوفا وقوله يا لى مد يدك الى الفاضل على تجدد صاحبها  
الله انما يريد بها القولين رجله او سماعا في خبرها نحو انزل اليكم  
الكتاب مفصلا وقد يكون جامدا وهو في ان شاعضة خبرنا  
والشئ وهو تشبه الشئ منسقا او ما يحكمه في شئ موطنة لانها في  
لذكر فيها الذي هو الحالة الخفية كما زيد رجلا ما وانظر الى ذلك  
على فطنت صاحبها كما في الثياب فزيد رجلا او رجلا في اليد  
او في عرو او في عودان كجيبى الخاتم فقد اوفى في خاتمها وهذا  
الحب منه رطبا وسنا الخال ان لا نرى فيهم مفاصل في اربعين ليلة  
ان لم يكن ثم تفتت ما صنع من اوراقه منسقة متساوية في مفاصلها  
المشتركة كقوله في حنن عروا ورتغرا لا اى طيبة وعيناء والى الذي على  
مفصلة كيمه يد ايدى متفاصلين وكلية فالى اى متفاصلين  
والى الذي على قسم او رطب كادعوا رجلا من رجلا اى من بين كذا لك

او رجلا

او رجلا رجلا او رجلا من رجلين او رجلا لرجلا او ثلثة ثلثة او موطا  
رجلا او مشي ثلاث اى متضمن كك هذا هو الشهور ومنهم من اول  
الجمع والمفرد في الشئ رضو الله من فاعلان الخايب وغيره في الحال ما  
بين وبين الحقيقة فكل ما قام به للصح كونه لا فلا حيلة الى اذ لم يشأ  
من الجمل مبالغة قبل القبول في قوله فاعلان الخايب فاعلان الخايب  
الحال المحذوف اى عا على اوله فيرفع الخافض من فيه الى في اى كونه  
وكفى والمحققون على انه بالحالية والاصل الرفع بالابتداء بدليل  
قوله الى فاعلان الخايب ثم لما جعل الجمل طرية نصبا للمبتدأ في  
مقام الحال كما في العرب نايبا لقول المطلق والمضاف الى انهما في موضع  
سوطا واسئل العزير وكذا بعثه يد ايدى يد بسطة الا انهم تكرروا  
فيه المبتدأ لنيابة عن الشكر والخبر ايضا الياء لم يبعثه في القبول  
لكن الجار والى الشئ رضو الله عنه فغيره زيد بدى بدى بدى  
المضاف الى القبول والقول وهو تكلف مستوفى عند واما خبرنا ثياب  
فزيدهم او درهما ففقد مع الجار ثوب يدهم فالظرف خبر مع الجار  
ثوب ودرهما فغيره قد ردا والواو بمعنى مع وكل قرب مفعول ودعا  
على حذفهم كل رجل فضيلة فالحال على التحقيق هو الجملة والمضروبين  
مرفوع الاصل ولم ينسخه ناسخ وفيه لغز من فاعلان الخايب من فاعلان الخايب

اكتفا الناس بحيل ان كثر فيه راسخا من صريح مبتدئ وهو مررب  
يحب ولا يدري ذلك السبب ما خاف وقد تكون مقتضى الحال انما  
زما غامضا كجاء زيد امر معه صفر سايديا برعدا اي مقترا وريدا  
ان يصيد به غذا وسعدا المبر خليا اي مريدا لان يجلب ومنه فاعلها  
فما لدنيا لا لملك الراعي ناسر فاعلها لا تمامية وخبر من وجب  
فأمرها ان كان صاحبها مجرورا بالاضافة الفاعل كيدا وبه عند ملك  
اذ لو قد منعت بين المتضادين ان يقدت عليها وهي ناسر من لقا  
اليه وكلها متعان او مجرور او مجرور زيدا عند سبويه واكثر ليق  
كبه بالدرهم ويجازيها من المخلات قوم وجاز فدل بها ان  
يزايد كجاء راكبا من احد قوله ذلك طاعتكم بعد بكم ويمتنع ناسرا  
منه ان كان كثر محنة في محسوسة كثر من عند كبا رجلا اذ لو  
البت بالقتل في بعض القوم مع ان في نقد بها عليه نوع تحصيله  
بحسن وفرة اذا حال وهو ان كون صاحبها كثر محنة للبل والقالب  
كونه معرفة او كثر محنة بغير فاعلها من صفه او شانه الى منكر  
او شانه كلفه فاعلها العموم كجاء زيد ورجل او رجلا راكبين واما  
او هل جاء رجل راكبا لا يفر من عن ثم الراعي فاعلها من غامضا  
لا تمامية لعموله لعموله ويجب نقلة فاعلها لان كان لها القدر كما

المتن

الاضافة بحول كيف جاء زيد اي على افعال وفيه فان قلت كذا  
من الحديث عن هيئة وكيف تكون خلاصة الهيئة فان لم يكن  
الحال امية الهيئة انها تفيد ذكر الهيئة وشرحها على الاختيار بل انما  
انها وضعت للدلالة على اختلافها من المضافين المختلفين فاعلها  
بين كوز الهيئة المدلول عليها بالفاعل المنفية وموجبة ومجودة  
ومفهمة ومستمها منها واليان فاعلها وحده الاستغناء كما نزل كما  
جاء زيد واما شياخ ذلك وقد سلفنا نظيره من المضاف الى الخلق في  
هذا الفاعل ولا يفر من المضاف اليه كجاء غلام عند راكبة الا  
اذا فتح فاعلها المضاف اليه مقام المضاف نحو لقا ان التبع ملا  
ارهم حيفا لقا من المضاف اليه وهو ارهم ويتبع حذف المضاف وهو  
الملك باقامة المضاف اليه مقامه مع اعادة المبدأ بالفتور انما  
بان التبع ايرهم حيفا او كان المضاف اليه كلاً والمضاف لبعضه وان  
يفتح حذفه ونيا المضاف اليه منه نحو لقا وحده عند راكبة  
خالين عند الوجه المضاف بعضها بجمع حذفه ونيا بفتح تاء مجبنة  
عند راكبة فاعلها لا يفر من زيد اميا اذ لا يفر من زيد اميا  
كان المضاف للدلالة على حدث عاملة لقا ايضا كان غامضا  
المضاف اليه نحو لقا فاعلها من غامضا لقا

نفس الحال بحسب الزمان المتعارضة ومقدور ويجب دولها وعلا  
 الى منفذ وثابتة وبحسب الفصل في مضمونه وموطنة بناء على المشهور  
 من اشراف الاشفا في قبحها وبحسب قول من اختلف في صلاحها او منعها  
 الى حيفه كاتر وسببه كدخلت دار وانا ساكنها وبحسب الناسير في  
 الرميته ومؤكد بحسب التعدد الى من اذنه وهو لحوال متعددة لفظا  
 واحدا لفظا ومعنى لفظا وهو احوالها لانه اسم والثانية من  
 في الاول وهكذا وبحسب الفرق وعدم الى ضرورة رفع حال او غير حال  
 وغير ضرورة لزمها الحالية فلا تقع انحصارها في طر وكافة في جميعها  
 وحينئذ يخرج من ضرورة وشد بدو حيث يثبت وحاشا بالثبوت في  
 المكبات الثامن من المصوبات التي يربط بين اكل الياء ايضا وهو كذا  
 التكرار الراضة الزلية وضعها للايهام المستفزة الكلام الى المصودة  
 لا الموهوم للشامخ من ذات مفر كاحد عشر كوكبا او من نسبة والاضمة  
 في الجملة او شبهها في حيث التكرار الراضة الايهام الهيبة كالحال  
 او ذات بهمة منها لخطاب لا في مضمود المتكلم كالتفت في رأيي لاجاز  
 والاضافة اليه في نحو بناء فلام حمل وهو لشار لالحال في كونها اسما  
 متكررا فضلا عن موهبة الراضة للايهام ويقر من الحال ما وجه فيها  
 جوده كما قد قلنا اشفا في حوزته ون فارسا كما ياله واثباته في اشفا

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في قوله كما قد قلنا اشفا في حوزته ون فارسا كما ياله واثباته في اشفا  
 ولملا جوده كما قد قلنا اشفا في حوزته ون فارسا كما ياله واثباته في اشفا  
 وعدم جواز نفعه على عامله على الاتح خلافه للكسائي والبريد  
 والوجه ان حيث جوز ان اذا كان عاملا فعلا صريحا واسم فاعل او مفعول  
 ولهم شواهد كثيرة بخلاف الحال الجواز نفعه على عامله انما كان  
 كقولهم انما في خشتنا بشارهم غير جاز بل فاجيب بحكم كيف جاء زيد كما  
 برز منها لعل في الفعل ومناه كاسماء العدد في دونها في جواز جرح  
 من البيانية وخلع فيه من دونها ان كانا في شفا مضمونا  
 الحال ايضا لوجود شرطها ان يكون مانع حوزته وقراره اذ لا يجوز  
 غيرا في رتبة جرح من في حوزته في من فارس وظاهر اشراف الماشفان  
 لئلا لا يزل من فوجي التبر وهو غير المقرب يكون او يرفع الايهام عن  
 مثير مقدار اى مقدار مدد وبع او مكمل او ووزن او معد واداموح  
 قالوا ولا كثر تحضيه لهذا في قوله او يصلح في شلو من سنا وعشر درهما  
 وحر سبارضا ومقدار كلف بها او يجوز الغرض باضافة التبر الى غير  
 من الكفة فليل كذا في ثوب وصانع ريث ونحوها وغير الغالب في هذا القسم  
 ان يرفع الايهام عن مثيرها او غير مقدار فانه يفتى من قبل لا كانه  
 حديد او باب ساجد لغرض بالاشفا في كثر اكلهم حديد وياصلح والاشفا

من شئ القين وهو غير النسبة برفع الالهام عن نسبة ثمة كناية في  
 جملة او نحوها من نسبة ثمة في شبه جملة كما مصدر او النسبة مع  
 مفعولها وان نحوها من نسبة ثمة في شبه جملة او في النسبة مع مفعولها  
 لتغير المبدأ من النسبة الاولى والثانية فثمة النسبة المبدأ منه ونحوه  
 استعمال الاسم في النسبة المبدأ وهو مثل ثمة النسبة المبدأ منه ناسا  
 للاضافة او نحوها من النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ  
 مصدر النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه استعمل كل النسبة المبدأ منه  
 في خبر كبر والنسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ في النسبة  
 على ان النسبة المبدأ منه او عظمه لا يند ونسبة المبدأ منه في النسبة  
 اي الله في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 الناس من شئ النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 وشبهه الكائن في النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 من مزية كتاب زيد المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 الالاب ومع يكون مفعول النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 لها ايضا ان النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 عن ثمة مفعول النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 به مجرد والاخر هو ان النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه وهو ما اسم مريع او

ما زال بالنسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 بنسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 وما ناس من مضافه وارب باءا بنسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه  
 لاهلها لعدم بقاء النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 فلا يند من مفعول النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 جمعا او مضافا الى النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 للجمهور خلافا لغوم فاعمال النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 عند والجمهور بقاء النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 عرفت وان النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 ونسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 ايا غير مضافا الى النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 من النكاح والنسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 فلا يقع الاضافة الى النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 فمع انفصاله باللام الحرة وضافة اسماء الاستنهام وهو عشرة كيف  
 للحال وايا روى بها للثمان واربعين والنسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه  
 واثم معنى كيف اوان نسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه  
 اسماء الاستنهام اذ انشئت مع النسبة المبدأ في النسبة المبدأ منه والنسبة المبدأ منه



استحقاقها في اقسامها من حقها واما انما فعلت الحسنات في الدنيا  
فغير الحق في قوله انما انما فعلت وكون مكسوف بطوع مريد وطاعة مريد  
فانما الحق في قوله انما انما فعلت وكون مكسوف بطوع مريد وطاعة مريد  
وعمل الخيرين بانما انما فعلت في الدنيا لا في الآخرة مصدر لفظا في الدنيا  
حين لم يكن لا كذا بل كذا في الدنيا لا في الآخرة في الدنيا لا في الآخرة  
نقول من قولهم المصدر يوصي مدركه ووصيه انه لا يخفى عليه علامه لا يفت  
لا انما يجوز معاملة الذكر والوثيق في مصدره ومطلوبه لو كان في الدنيا  
كالآخرة لا لاداءه في الدنيا من اوجبه لعل الشئ الى الاكثاريين في الدنيا  
من الحسنات في الدنيا في قوله في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
جواز الاستثناء المذكور فلا يقولنا انما في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
يكتب الضمان في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
خير لهم ونظر في كسب كل شهر وبناء كذا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
ومن من يوصي مدركه في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
نسب واستداله في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
الضمان في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
خلاف وضع الاضافه في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا

من

منها الى مدخوله وهو التقدير بالحق الامم والمهور من وفاء الولد  
شرا لغيره في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
الخطا او عاقل او عاقل او عاقل او عاقل او عاقل او عاقل او عاقل او عاقل  
نوعان من سببها في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
عاقبة لكانا انما انما كذا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
الى التبع في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
نوعان من سببها في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
وبدلية في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
عموما في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
والا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
نا عليه مدخوله في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
الى الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
او عاقل او عاقل او عاقل او عاقل او عاقل او عاقل او عاقل او عاقل او عاقل  
وعلى الاستثناء في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
على ما هو في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا  
حقيقة في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا













والعلم المسمى بالعلم  
صنف في علمه من العلوم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم

العلم المسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم

فيه من هذا العلم بالعلم المسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم

فيه من هذا العلم بالعلم المسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم

والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم

والمسمى بالعلم

والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم

والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم

والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم

والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم

والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم  
والمسمى بالعلم

والمسمى بالعلم

















































فقط ولا ينبغي ان لا يتاخر من اسم التفضيل وهو فصل ثلاث نام مبحث  
مبنى القائل على بل التفاضل غير موصوع منه افضل لغير التفضيل فلا ينبغي  
من غير الفصل ونحو ما اقر من غير ان او حقيق شاذ ولا من غير ثلاث ولا من  
ناقص او جازم وشذوذها الخطا لئلا ينقطع عنها وما انما هو  
من غير معنى قريب من معنى او مبنى للمفعول فما انصرف شاذ من وجهين  
ولا ما لا يقبل التفاضل ويصح منه اصل غير تفضيل فلا يقبل ما امانه  
ولا ما ايقضه واجاز ان الكساية وهذا لا يكون مطلقا وبعض الكو  
في اسود وبغير خاشة والاختصاص في العيوب وطول الجرمين المنع ملك  
والنحو هو ان العيوب صفات لها لا وسند المنع بتعريفه في الت  
ويؤصل الى العيوب من القائل للفرق المذكورين بالشد واشدد  
احسن او احسن بر ونحوها ما يلائم المزمع في كل مقام نحو ما اشتد  
وحسن او قوته او بياضه وما اكثر ما له ولا من رخصه بين فاند كل  
الفرق وبعضها وما قبل ان الحامد وما لا يقبل التفاضل لا ينبغي منها  
لا بوجهة ولا بد منها فليس ينبغي ان يكون عدم قبول التفاضل لا يمتنا  
مع امكان التوصل بجامع الشرايط ولا يفتقر فيها الى فعل العيوب بل  
الاكثر والذكر لعل لا يدر من الاراء الحق فلا يقبل احسن او حسنا  
والصحيح بر ولا ما يحسن زيدا بل فقط المستعمل خلافا لان ههنا وينبغي ان

نحو

معولها عليها والفصل بينهما فيمنع شاذ زيدا احسن وفيه احسن ويجوز  
منه القراء بالخروج والمزيد الفصل بالقرينة المشتمل عليها العوالم ما  
بالرجل ان يصدر مما اجمع به ان يكذب خلافا للبر و اكثر البصر  
ويمنع في القرينة المشتمل معولها انما هو ما احسن في المسجد ما كنهه و  
احسن عندك لغيره ما كنهه ما افضل باسم مبتدأه انما لا تدرج  
المستكن في افضل فيكون اسما وما من العوالم للقطعة فيكون مبتدأه  
وقولا لكساية لا عمل الحسن الغراب شاذ لا يقبل الاجتماع وعمل  
تكون نامة غير موصوفة بغير شذوذ جمل مبتدأه لا تدرج او فسادا  
وما بعدها خبرها وهي موصولة بمعنى الذي هو مبتدأه وما بعدها  
صلتها فلا محل لها اعراضا بالخبر محذوف وجوبا الى الذي فعله شئ  
عظيم فيه خلافا قال سبويه والجمهور بالاقول والاختصاص بالظلمة  
قولا حرفا وانها تكون موصوفة بما بعدها صفة ما محذوف الخبر وجوبا  
شئ عظيم وردت قولا بان حذف الخبر لا يتاخر فيها التزم ساد  
مستد وليس يلزم بل لا يجوز لعدم القرينة وقال القرطبي وابن درويش  
ما استهضات منعت عن العجب وما بعد ما خبرها ورد بان ما تلك  
لا يليه غابا ١٦١ الاسم نحو الحافز ما الحافز واصحاب العيين ما احسن  
العين وهذه ملازمة للفعل فلا يجمع عن بعضها عليها الا على قول

الكيفية بالمتة افضل الحب وهو مودود ومع قول سبويه بان الحب  
 يقع للفضل بالسبب فالسبب منه يكون غير مختصة لما فيها من الاجزاء السبب  
 بالانعام والاباء زيادة فالفضل بها على الفضل الا عند سبويه وهو  
 الصبر والاباء زيادة فالفضل بها على الفضل غير ان زيادة رعايا جليل  
 زيد بهما من الحسن عدل فعلا لا يميز الا بالزيادة كقولهم كن ما نلت  
 ما نلت به كان ولو لم يصبوا الا من يبع اساءه الى الظاهر ظاهر في ذلك  
 الا انه عليه ليكون في صور المفعول في اسطر الحرف فضلا للفتح ولذا  
 التوازي بالذات انما رخصت وجعل اسما للفضل للصبر والاباء  
 انما هي في وساد الامر الخاص الى الظاهر وزيادته الى ما في ما قبله كقوله  
 وجعل الامر بين الماخرا والمعهود عكسه كما في نحو اني الله امرتكم  
 بشي عليه ونور حبه الله للذات وما بعد الا ان في الحسن زيد منقول  
 به عند الاختصار ومن من البلدان في اي اباء اما للتدبير فغيره افضل  
 للصبر او من من وزيادته فالفضل للتدبير والاحسان بمعنى المحسن  
 او اجمله من فضل على الامر غير في الخطا الحب في كل من صلح للخطا  
 اي صفه بالحسن بالخطا للخطا فيه اشعارا بان زيادته من الحسن على  
 ما يمكن ان يصف بلحاذا والتم افراد الصبر لانه جازم على مثل قوله  
 لا يبذل قاله ان يمتنع ما كثر الحدان وما لا يميز انما للتدبير

افضل

افضل في بابا قناعا او الحسن لحسن من يدايم له والاباء قال ولذا الله  
 افراده قال الشيخ ونحو الله منه وفيه تكلف وسحابة فصل عند الله  
 من ضلها افضل وافضل في الحب هو الحق وهو في الثاني قول الكل سوي  
 الا ان يارب قال هو اكرم ولا وجه له وفي الاول قول الصبر والاباء  
 للزوم فورا فاما بعد مع الاء فهو في الثاني في الثاني في الثاني  
 من الكونية انما اسم لقولهم ما الحب وما الله انما الصبر من فرائض الاسم  
 ويجب ان يشاهد في قال الجوهر في لم يسمع فغير افضل الحب الا احسن  
 اسلم واذا ناس الخطا حلالا على افضل الفضل وفيه مع ذلك وجعل  
 مرجع الصبر الى الحب منه اي هو صلح وجين من بابا الشفة كقوله  
 قول بعضهم لا يقي لغيره ما اسلمه الا من صبر سنة وفيل الى المصد  
 انهم افضل مقامه في ذلك لانه عليه وفيل الى ما هو في الخطا  
 حق فيناسبه الصبر لكل لما امتنع صبره بالصلح في افضل الذنوب  
 وفيل مفرقيه فنداد في الحب ما اعزته العرب من اجل صبرهم  
 اباد الادب فصل افضل في القلوب حيث بذلك انما سببها في ذلك  
 في افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما تشاء ومصدرها الجملة  
 عند من ظن ان اي عناد والبع او يبين او يصدق بانه ولذا سميت انما  
 الثالث وايضا ايضا فالمراد بالثلاث خلافا ليقين لا تشاء في الظاهر



ويطلب فاعلم ويدرك فاعلم علته فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة  
 والموتى بالعكس عند بعض دجلها فيه سببان وقد نقلت منه على  
 معولها انما هو من جهة من الكلام كونه في رايه صلا لا ينفذ ولا يكتف  
 ضيف فان لم ينفذ فيقول بفتح الفاء فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة  
 هذه الاضلال على الاستفهام بحر فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة  
 او التسم لفظا او فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 ما لا اعتدوا فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 اعتدوا من فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 تفتتح به ولا يلازم من فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 باعتبار ذلك الفاعل المعلى فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 لصحي فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 التعلق بالسم لفظا فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 متبى او فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 علم وادى الى فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 يجوز فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 الباب من الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 لحد فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة

هـ

جهاد فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 يطلب فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 او سمين مشبهين بالفاعل عللا او فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 ما لا اعتدوا فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 في فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 يمكن فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 له ولا فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 في الفاعل فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 وعدم فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 حتى الفاعل فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 مطلقا فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 لا يقع فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 وكان فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 ينصق فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 وخبره فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 اذ فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة  
 ما فاعلم انما هو من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة الاله لا من جهة

بما حفظه فعلكم كقولهم هذا القوم يا عدونا بالجد بئنا المذاير ومنها  
عدم الفصل وقوله بعد حذفه القول لفظا هو لا تنازع في مقدم  
كريد اضرب واكرض ولا في صوسط كضرب زيد واكرض بل العمل  
للاول ولا بد في المتنازعين من متنازع كما هو المتبادر وان كانا  
عين الاول لا يعمل لانه ان لم يجز ان لا يكون لا لاسناد ولذا قيل ان  
انك اللصون ولو كان من المتنازع لعل انك انك اوله بالعكس ومن  
طلبها للمعول معنى فلا تنازع في قوله عدونا في عدم التنازع  
ولو مطلق الواعد شيئا فلو اعد شيئا لمفعول بحيث لا مطلق اذا لم يولد  
هو المعول ولا الوعد مطلقا به معنى هو الاول دون الثاني فاذا تنازعا  
بشرطه فلا تنازع اليهما شيئا انما انا الاختار مختلف فيه فان التبر  
يختارون اعمالا الثاني لغير المعول وعدم استلزام اعماله الفصل  
بالاجنبى بين عامل ومفعول كما يلزم من اعمال الاول ضلعه من مفعول  
ولعدم استلزام اعماله الثاني في عنوانه وضد زيد العطف على الجمل  
فيل تمامها كما في اعمال الاول او لعل ككت عطفنا الثاني وهو انما  
بضمير المعول على الاول وهو غير تام بعد اعدام محض فاعمال الذي هو  
لاية اتمامه كزبد العطف والكوتين يختارون اعمال الاول بسبقه  
ذكر او عدم استلزام الاضمار قبل الذكر او لعل الاول كان رتبة

المعول قبل الثاني لان حق المعول ان يلى عامله فلا يلزم انما ان الثاني  
الا لاضمار قبل ذكر المجمع لفظا فقط وهو جائز لاختلاف ما لو اعلنا الثاني  
واضمر الاول اذ يلزم ان الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة معا وهو متبع  
في غير هذا الباب لا ما استثنى وفي الاضمار قبل سبويه بدل على ان  
اعمالا الثاني هو الكثير في كلام العرب واعمال الاول قبل فالانك  
ويعم ذلك لا يكا ويوجد في التفرع خلاف لعل الثاني لكثرة فالتفرع  
واقطع والقران ولا يما لعل الاول والثاني اضمر الفاعل في الاخر  
المعول في العلة القاطنة لعل الاول وضمر الثاني او فكيف حال كون الفاعل  
المضمر وانما المضمر للظاهر في كثير من افراده او فردا هو الجواب في  
الضمير لرجحانها فيقول مع اعمال الاول تام وضد الخوا لا وضد  
فعل انك ومع اعمالا الثاني تاما وضد الخوا واما وضد الثاني هذا  
انما تنازعا الفاعل اما المفعول ضربه الخذا والاضمار والمعمل ان  
كان هو العامل الاول كما هو مختار البصري في حذف مفعوله ولا يضمر  
جدا ومن الاضمار قبل الذكر في المفعول مع امكانه انما تحذف غير المحذف  
وانما اركبوه في الفاعل لعل راجح لم يجر حذفه لانه في ضمير  
اضماره او كانا المعمل هو الثاني وفي اضمر مفعوله ولا يحد في قوله  
الضمر على مقدم رتبة سائر لفظا المجمع معول الاول في هذا ان يلى

ألا ان يمنع امتناع ما منع في المضاف وذلك ان كان المنع في العامل  
المحصل فراجع من اسم هذا الفعل لا مورا للمفسر لجمع الضمير يجب  
موافقة لكل من الجمع والمجزئة وهو يمنع الامتناع موافقة غير واحد  
للمضافين في المضافين كما في نحو جسي وحذو هذا منطلقين والاذن مطلقا  
ومنع امتناع لا يخرج من المفعول الاول وهو ضمير المتكلم فان اخر من مفعول  
ثالث حجه وهو مطلقين وان شئت ثانيا المجزئة وهو المفعول الثاني  
فوجب ان يظهر على وجهه ولا يجوز ان يكون موافقة للمضافين في  
فيه لا غير مفسر لانا انما لا يحتاج الى معتبر مرجع هذا ما هو هو  
واشار الى انما ويقتل ويغير منه اي من باب المنع نحو جسي وجسي  
مطلقين الزيدان مطلقا كما قاله بعض المحققين كالزهد في الاثر  
الذي يظهر في ضار وموالات المنع في مطلقين لا يجب ان يطلبه  
لا توشى والمفعول الاول مفر وجب توافق المفعولين في الامور  
في بالجرى الذي على المحققون في المنع في انما ملان طالبا  
للمطلق معنى يطلبه الاول ليجعله مفعولا ثانيا لنفسه فيبقى على افراده  
والثاني ايضا ليجعله مفعولا ثانيا لنفسه فيبقى على افراده  
في انفسا افراد موشية كما يصح تنازع عاملين مختلفين في انفسا افراد  
والفعولية في نحو صرفي وصرفت وبدأ بالجملة يجب كون كل منهما طالبا

نعم

للقا من قبل ان ياتى بالآخر ويجعل منه ولا يندرج امتناع طلبه بالابعد  
لما اصابه فيه وجعله لفظا على وتوقفنا من انفراد وندكر  
ووضع او اضدادها بناء على اختلاف مقتضاها والذات في المنع  
في فلي المتكلم اما بعد التركيب واللفظ فلا تراعى الحديث اراجع  
لجل اولها واحكامها وما بينهما من ظرف وشبه الجملة قول اول  
مفر وان كان امركيا السناد ايام فروع وهو كالجس ونحو المفرد يقول  
كل من حقيقة او حكاية كان كل منهما في نفسه اذا التفت الى انفسا افراد  
فكانت في ضمن كلمة مفعولة في ضمن بالكثر للجمع وبالفعل كل والحد  
من الكلين ونحو الكي غير الاسنادي بقوله اشهد وهو متعلق  
بضمين او مفرد وهو في الصد ومقد او مشتق من انفسا افراد وكلين  
او كائنين معا او على من فعل ضمن او حال كون القول متعلقا به  
وتخصيصها بالذكر لحد بد جليلا لا في فلا يبقى لزيدا والمراد  
لها سواء ضمن غيرها ايضا لان الحكم بنفسه اياها لا يبقى الاكثر  
فدخل ما ضمن كلان كزيد شار بكر او كلمة وجلة كزيد صرفه  
اجل من كليل الشبهة وازاد بالاستدعاء للقوى وهو شبيه  
الافردى سواء اادت ما يصح المتكون عليه كشم لا كجملة الصلابة  
منحوا لانفسا العزم الملتزم للافاوه ولذا ذكر هذا وعرفه في الكلام

وذلك لان الجملة اسم مطلقا من الكلام لا متبعا فاداه ما يصح ان يكون  
عليه فيه دونها فكل كلام جملة وبعض الجملة لا يصح ان يكون كلاما  
بجملته اصله والخروج الخال فانه جملة تام ابوه فمن تام ابوه غير مقصده  
ما يصح عليها لتكون لان ما فيه من الاسماء ليس مقصودا لانه ليس  
للموصول والذلة للاختصاص وان اذنه عند استئصالها والفتنة لها  
لذاتها وكذا نظائر هذا لاكثر مما لا يخرون نزلها لا شيئا  
الا فاداه ما قال سبويه ونسبه المتقدمة ونسبها في التواضع انما راف  
قولا بعدوا اليه ينظر قول من نسب التواضع الى الجميع قال ناظر الجرح الذي  
ينضم كلام النجاة نساويا الكلام والجملة يعني ضمنا كليا من النجاة  
وقال لا ندلس في شرح المفصل ههنا اصطلاحهم بمراد فان قالوا لا يفسد  
غا الصوة شرح المصباح ان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف  
بين النحويين ونظائرهم كما نرى في قولنا كل وهو كذلك في قولنا  
الجملة والاصطلاح عليه انما نشأ من منازعة من جهة الازاد من اجل  
وصار عورته في اصنافهم مذهب لاكثر في قولنا لا يفسد لانه لا يفسد  
الحقول المتعارفة في القولات هم وجعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن  
الاصطلاح الثموري على ان الجملة اسم من الكلام انما هو حيث اشعر صدق كلام  
بالافتقار الاول على المراد في غير ما يفسد في غير ما يفسد فالفصل

المراد

بما ذكر في القول به انتهى وان اخبر عن غير ما ذكر من الاول بل بعبارة اول  
على خلافه ومن لم ينطق بذلك استشكل نسبة العموم الى الاكثر لانه  
ناظر الجرح والاندلس فلا ينفصل فان بدلتاى صدر الجملة باسم  
صريح او ما زل فاسمبة يجوز زيد فاسم وان مقصود الجرح والاندلس  
الصدر بركن الاسماء المستند والمستند اليه دون غيرها وان اثر  
لفظا ومعنى فهو لعلات متعلق وما زيد فاسم وهل هو صام وان  
فاسم اسمية اذ لا يجره بالحرف او بدلت بفعل مشعر فاسم فاسم تام  
او فاسم فاعلية كقيام زيد ونحو ان تقوم وكان فاعلا وان فاسم فاسم  
وقد اهل وما فاسم زيدا اذ لا يجره بالحرف كما ترى المعنى انما لا يفسد  
فاسم الرجل زيدا سببه لوجعل جملة واحدة وكيف تكفرون وايضا  
واي ايا الله فنكون وفريها هدى جعل فعلية وكذا نحو ولا تفتنا  
خلعها ما للقبيل زان فاسم مهلا زيد فاعلية بالصدقة وانما قد  
المشركين استجارك لان ذلك كله يتقدم الفعل مصدره والفتنة  
كالمدة في قوله الجمل نظرية كن بد في الدار وعندى مبرودة بينهما  
فادريها الفعل فاعلية او الاسم فاسمية وانما نحو في الله شأن  
يكون ان قد مر في قوله فاعلا للظرف والجار والمجرور وكذا لا يستغنى الجملة  
نظرية فاعلا في معنى اللبيب وان قد مر بعدا بغيره بغيره فاسمية

ثم الجمله مطلقا ان وصفته في جملته صغرى وان كان خبرا مبتدئا  
 فيها جملته فتسمى جملته كبرى وتسمى بدلتها <sup>نظام</sup> نظاما او ما او به نظام جملته  
 والجيم او مجموع الصغرى والمبتدأ جملته كبرى وقد تكون مبتدئا  
 صغرى وكبرى معا باعتبار ما كان في زيدا او مفعلا منطلق لان الخبر  
 فيها مفعلة وصغرى بالنسبة الى الجيم لو وقع خبرا عن زيد وفذلك  
 تكون الجمله صغرى وكبرى نظاما زيد وزيد قائم فالتبدي بينهما  
 عموم من وجه لئلا يفتا بمفعلا من مطلق من زيد او به فلا  
 منطلق وصدا الكبرى فقط في الجيم والصغرى فقط في مفعلا من  
 منه ولا تنحصر الكبرى في الاسمية كما راعه بعض بل تكون فعلية  
 ايضا كقمت زيد يقوم ابو وطوفى شريك وكان يكى قول كذا ثم  
 الكبرى وان الفتحة صغرى لانه كونهما السمين او ضليتين فذات جنة  
 كن زيد يقوم فثقتهم يقوم ابو ولا تذاك مجتمعين تاما اسمية  
 فعلية الجز كزيد قام ابو او فعلية اسمية الجز كقمت زيد يقوم تام  
 اجا لئلا يوجها اصل الجمل ان لا يكون لها محل من الاعراب ابتداء  
 ولا صلا لذهو المقدم وانما نرى الجمل ابتداء له بروفعه مما هو ضروري  
 فيها عدم ذلك للجمل التي لها محل من الاعراب انما تسبغ في الشهود  
 وهي الجمله الجزية او الواقعة خبرا او الحايث الواقعة عمالا المفعول بها

الجزء

الجزء

والفتحة ابتداء او الواقعة جوابا بالجزء لازم والفتحة جملتها محل  
 والجمله التي لا محل لها من الاعراب تسبغ ايضا المبتدأ فاعلة والمفعلة و  
 الخبر خبرا والمبتدأ والخبر جملتهما العدم والخبر جملته خبرا تاما والفتحة  
 لا لا محل لها من الاعراب <sup>نظام</sup> نظاما لا محل لها من الاعراب الجمله الجزية  
 التي تسبغ خبرا مبتدئا او لاحدا من الجمل او الواقعة انما تسبغ المبتدأ  
 والخبر ومفعلا او تقع في باب المبتدأ وانما المبتدأ ولا التا في الخبر  
 او الصغرى باب كان وكذا وما لا ولا المنهين بل خبرا اضافيا لا لتمام  
 ولا يدينها من خبر الجزية مفعلا بوله في التذكير والافتراء من وعدها  
 او الجمل من خبر جملته كلام مستقل فاذ جعل خبرا من اخرى فلا بد ان  
 لا يبطئ بالجزء الاخر لئلا يتوهم استقلالها وانقطاعها عما قبلها كما  
 كزيد قام او خبره هو ابو قام ومقدما نحو السمن وطلان مبدى هم اى  
 مطلان منه وفراة فان عار كل ما وعدا للجنس اى وعده ويجوز  
 حذفه ويجوز او منصوبا انما ومعها التثنية وابر ما لك واجوجيا  
 في المرفوع لا تعدد وانما حذفه من الصلة لانه اشتد ارتباطا بال  
 الموصول من الخبر ويجوز بعضهم حذفه مبتدئا كقولهم انما ان هذا ان  
 عند من قد نجا ما من ان لا يفسد ولا يفسد الى الضمير وذلك ان  
 جملته الجزية على المبتدأ لفظا ومعنى نحو انما وهذا المفعول بها

الجزء





في ما ذكرنا اذا انتم قبل باضافه اذ وجلة الشرط بعد اذ كما بان اول  
 اسماء الزمان المضافة الى الجمل اذ واذا فلا يضاف لها سواء اهل الا  
 اذ اسما واهلها كقولهم كوفت وجين وعصر مددة وزمن وفارها  
 فيه وان اخض بوجه كرم ويليل ومشيئة وفداء وفي الحد وكما  
 وشهر وقام وسنة بخلاف ما قيل من مدلسا ويزد الجمع غير محذوف  
 وقال الشاعر لبلى افساء الطوى ويقوم على لم يجمع اضافة المثنى الى الجمل  
 كقوله ومن رفيع ايضا بعد حيث ولا يضاف الى الجمل من غير  
 المكان سواء اهلها لا اهلها بوقوعها على كل وجه يحتاج الى تخصيصها  
 باضافة بخلاف ما اخض بوجه كقوله وخلف بين وشمال وفوق  
 ونحت ونجبا اضافة الى الجمل كما قيل في الغام لا يضاف عليه  
 الا كقول الشاعر لا اضافة اليها الى الفعل ومن ثم رجع القتب بعد في  
 نحو ليس حيث زيد اضربه ولا ما جاز في الجملة المضافة اليها الا ما يند  
 المضاف بل لا يجوز كما في الارشاد فان وجد فون المضاف نصت  
 بالجملة كقوله تعالى وانوا وما ترجون فيه الى الله وفوق مضت  
 سنة لغام ولدت فيه بالاضافة والتعريف ولا يضاف الى الحاس مثال  
 على الجملة الواضحة جازم كما لو كانت مفعولا بالفاء بعد ان  
 الشرطية اذ لغوا مطلقا اميد كان شام لا خيرة كان شام لا ابيح

لن

مفعولا لا الفخامة بعد ان دخلها الجزاء ليس في صدرها على العبد  
 مفعولا بيل الجزاء لفظا او محلا فلا بد من كون الجملة محلا للجزم المحل نحو  
 قوله تعالى من ينزل الله فلا هادي له ويدبرهم في الجملة لا هادي في  
 محله جزم جوازا للشرطية ولذا فرق بين يذرعطف على محله والجملة وانما  
 المصدق كما لو كان كقوله من يفعل الحسنات الله يكبره ولو كان نصيبهم  
 سنة بما قد ساء بهم لانهم يفعلون من محله جوازا لان ما نحو انهم  
 الجزم لفظا وفشا الجزم في ان نعم ان وفات فاعلم فيما في نحو  
 للفعل وحده لا الجملة باسمها كذا الشرطية هنا بان الفرق بين خطا  
 والجزم وجعلها ولا في شاد ايراد التماسيح على الجمهور وان لا يخلص  
 الى ان جملة الجزم كقوله على خطا من الامراب مطلقا سواء انزمت الفاء ام لا  
 وسواء كانت جوابا لشرطية جازم او غير جازم قال لان الجملة انما تكون ذات  
 محل من الامراب لا يصح وقوع المفعول في محله الجزم لا يكون الاجملا ولا يصح  
 وقوع مفعولا اصلا خروا ان حرف الشرط تدخل على جملتين في الاصل كقوله  
 اللزوم او البقية بينهما بجملة الجزم لا لانها لا لفظا وهو ظاهر ولا  
 محلا اذ لم تقع مفعول المفرد وجعل الجزم في يذرعطف مفعولا على مفعول  
 اي وان لم ينزلوا يذرعطف فاعلم ان حرف الشرط وان وضع للملك  
 على لزوم مفعول جملة او سبب المضمون اخرى لكن على وهو الجزم انما يكون

في ضلعين من مغزلات بيتنا الجملتين في نحو ان يوم زيد يكره ان  
 الاول فعل الشرط والثاني فعل الجزاء والاول مرفوع مجزئ الشرط والثاني  
 كذلك جملته الجزاء فاذا قلت يوم زيد يكره ان يوم زيد يكره ان  
 يكره يوم الجملته بعد الفاء او اذا قلنا مضاف مقرون هو المضاف الجزاء  
 على الجزاء يعني انهما وقعت موقفا لوجه مضاف مع الجزاء على الشرط  
 والحقائق ان هرقا الشرط لا يزال الغرض هو جرم الفعلين لفظا حقيقة وحكما  
 كالجملتين لفظا في المثال ومعنوق هو الاول لا يعلو البيت او الزمر  
 بين مضمون جملتي الشرط والجزاء الجملته الواضحة جوا بالشرط جازم لها  
 بجهتان معنوية هي مفعول الزمر او البنية بها او بجملة هذه البنية  
 موقعا وتسمى الفعلية هو مفعول لفظها موقعا لوردها في مفعول  
 مضاف كان جزوا بالشرط الجازم وهو محكوم على محملها بالجزم بعد  
 لا بالاولى وهو مفعول المرفوع باعتبار انما في كونه على محمل الجملة  
 باعتبار انما في السادس ما لم يحل الجملة في انما في مفعول محملها بحسبه  
 او بحسب ما راب ذلك المرفوع من رفع او نصب كجزا من نحو انما في  
 زجرون فيه الا في جملة زجرون في محل نصب فشا اليوم ونحو اولم  
 الى الخبر فزجرون صان وتنبض بجملة يفتض في محل نصب عطفا على صان  
 وهو مثال من الخبر ونحو من قبل ان ياله يوم لا يبع فيه ولا خلفه في لا يبع فيه

نحو

في محل وضاعنا اليوم ونحو ذلك ان يوم زيد يكره ان يوم زيد يكره ان  
 ضاع في محل جزم عطفا على بكرناهم والفت بالجل شرطا لذكر نكره المفعول  
 لفظا كما تراو معنى كما شرح باللبس في قوله ولقد ارسلناك رسولنا  
 انما في انما في الحالا على خبر ما يداليه ولو قد راجعوا نحو ما لا يجرى  
 نفس عن نفس شيئا يتغير فيه المثال في خبر ما لا يجرى وروى في  
 اذا المقصود من وصف المذكر ايضا حذو بيان والجل الا في الثانية لا يضاف  
 بها الا في انما في لو وصفت بجل مثلا في قوله انما في او انما في اول  
 ضربه لم يفتضيه ولا يوضحه **باب** اما محل الجملة الثانية الجملة  
 محل من الاخرى والثانية محملها بحسبها او بحسب النوع او بحسبها  
 زيد قام وقد ابوء بالعطف على الجملة الصغرى وهو قام وعطفها في  
 فكذا الموطون ويذكر لانها لو عطف على الكبرى لم يكن لها محل وان  
 طالية لم تكن ثانية وقنع الثانية بما لا يشترط كونها في من النوع  
 سادس المرفوع نحو قول الشاعر اقول له ارحل فانك من عندنا ارا لا تكن  
 في الشر والجهنم سلا محلة لا تفتق بهذا المثال من اجل انما في من الترتيب  
 ولا تفتق اصح اصح في المقصود وهو انما في اركن هذه فاما المحمل كذا  
 فانه الباقون ويجعل التوكيد لا تحاد المقصود هذا على ما عليه الجسور  
 من انحصار ما لم يحل من الجمل في التبع وبطل شع وانما في انما في الجملة

المشقة كقولهم لا تعلم ببطلان آمن فقلت وكفر بعد بر الله فالان  
 عن وصف مبتداء ويبدأ بغير فعله الفاعل في الترتيب المبتداء الجملة  
 في محل نصب على الاستثناء المشقة والثانية الجملة السند لها خبر سواء  
 عليهم والمبتدأ المبتدأ خبر المبتدأ وتكون مع المبتدأ خبرين  
 ثانياً وثالثاً فاما الكلام ذكرناه الشرح **فصل الأول في ما لا عمل له**  
 من الاعراب بالجملة المستأنفة وهي اما الفتح بها الكلام اى لو انشأنا  
 الحديث بغير موقوف بكلام آخر او الموقوف به المقطعة فاما انما لفظان  
 مساجل ايان الكتاب بعد الاستعانة او لفظان فطعن فلا يخفى ذلك  
 فوطم ان الفرق لله جميعاً فلو ان وصحوا مستأنفة منقطعة عما قبلها  
 لفظاً لا تهاجر موقوف عليه ولا معولة وله لذا وجب كسر من ان لا  
 لا تهاجر قبل لا تهاجر او معنى فقط كقوله ارب ربوا كيف يبدأ الله للخلق  
 ثم بعد ذلك فلو لم يبعد مستأنفة منقطعة اما انما معنى اذ اخرج الفرق  
 وامارة الخلق لم يظهر بعد فكيف يفسد نعيم ربهم بغيرها بخلافه بغير  
 لفظاً او جوداً العاطف وكذلك الثاني مثل المذكور من المنقطعة عما قبلها  
 جملة افعال الموقوف العمل لانه من معوله كقوله ارب ربوا الخ فلو ان الخ  
 ومرتفعه مستأنفة منقطعة عما قبلها اليان انشاء من الخ لا  
 العين انما جملة افعال الموقوف الوسط بين معوله كقوله ارب ربوا الخ

ايضا جملة لا عمل لها من الاعراب كقوله مستأنفة لاستأنفة واما انما  
 غير الموقوف فالحق زيداً فاما فوقع معولة جملة واحدة لا عمل لها ومن  
 قبل المبتدأ لا عمل له من المستأنفة هذا هو الاستثناء الخوف واما اليان  
 فاما كان جواباً عن سؤال مذكور كقوله فاما انما فاما انما سلام  
 انجملة لا جواب لسؤال فمذبح فاما انما فاما انما فاما انما فاما انما  
 يعطف على سؤال جواب المستأنفة ما لا عمل له المستأنفة وهي الوسط بين  
 شقين من شأنها الاستئصال وعدم توسط المبتدأ بينهما والفرق من  
 توسطها فلو لم يتكلم او عيبت وقبل شرط لتأنيها الجملة المقصودة  
 وعدم كونها معولة لئلا يربطها وتقع العارضة غالباً بين شرط  
 كما بين الفصل ومعوله فاعلم ومفولة كقوله وفادركنى والحواش  
 جزء استمر فوم لا شفاف كالحرف وفوله وبذلك والفرق وبذلك  
 ويبدأ بالحقبات والاشكال وبين المبتداء وخبر كقوله وفيهم والاشكال  
 بالحق قولاً لا يملكه وتوافق رتبة الاعراب من جملة افعال الموقوف  
 لوسطه وجملة الاختصاص نحو من شأنها لا تهاجر من ما  
 اصله المبتداء والخبر كقوله ان سلجى والله يكثروها فانت لئلا ما كان  
 من روافد بين الموصول وصلته كقوله فاما انما وبابك خبر  
 ما لا كقوله وبابك جملة نعتية متاخمة بين الموصول وصلته وبين

لغيره الصلة كمال الذي ضلله وابيك بالبع وبين القسم وجوابه غور  
وهو المتشدد لا كرمك وبين الموصوف وصفه وقد اجتمع في قوله  
فلا القسم بغيره انما هو ان القسم لو فعلوا عليم وموصوفه بجملة انه  
لغيره لا به بغير القسم وجوابه وقع ايضا بين القسم وجوابه كقوله  
لم يفعلوا ان فعلوا انفعوا المتأخر وبين الجار ومجرور نحو هذا فلا  
والله يدعنا شرا والله الف درهم وقد تشبه المعنى بالجملة في قوله  
يكوفها الثانية كقوله ان الثانيين بلقها فدا جرح معنى الى جرحا  
او مصدق بالفاء او من فاستقبال كقوله واعلم فضل الموهبة ان  
سوف بان كل ما فدا وقوله وما ادري وسوقا حال ادري في قوله  
حسن انما **الاشارة** الى العمل بالجملة المقترنة وهي الفضلة لا كاشفة لما  
وقد ابداه في المعنى قال وقول الفضلة المحررة من جملة المقترنة  
لغيره الثاني فافقا كاشفة لخصيصة المعنى المراد به وهو موضع الإجابة  
لا كاشفة لغيره الثالث وفي الاصل ومن الجملة المقترنة في باب الاستغناء  
فقد قبل انما تكون فان محل الاستغناء وهذا الغيد اهله ولا بد منه  
اختار والفضلة خلافا للعدة بمعنى ما هم بدون الكلام والمزام انما المقترنة  
من المقترنة ايضا المقترنة ببيان لا غير فلا تكون عدة فلهذا وان كان  
مقترنا عدة فخرج بها مقترنة ضمير الثاني لا انها غير معدة ولا

بمراد

باب الاستغناء فان كان لها عمل كبدعيه فان خبره مفعول العمل المقترنة  
ومن زعم ان من جملتها كونهما فاعمل من الاعراب ففسر الفضلة بالفضلة  
في الاعراب الى العمل له منته فقد ركب من مشوا وخط خطهما و  
انما ذكرتها من حقيقة شلوها كما هو البنيان فلا نقض بالفتحة المقترنة  
والجارية الميناء لوصفه وبما له لا يفتقر ولا يتم المقترنة اما جمع  
تفسير كقوله وتزني بالقرينة انت مذهب وقوله فاعلم فاعلم  
ايه ان الصغى الضلالت ولا تخوفه ان شل على عند الله كمال ادخله  
من زاب ثم قال لكن فيكون جملة خلفه تقترن مثل ادم او شاة القرينة  
الخاص من المتأخر وهو الولد بين ابوين والاصح انما هو انسان المقترنة  
لا عملها من الاعراب مطلقا على المحذور وقيل والفاء بل التلويح  
انما يجب ما المقترنة فان كان العمل كان لها ولا فلا عملها في خبرها  
كل من خلفناه بقدر نصب بان في نحو زيد ايشه دفع خبره بشر  
البيتاء ولا عملها في نحو زيد ايشه بنصب زيد قال ابن هشام  
الجملة المقترنة عند مطف بيان او يدل ولم يثبت المحذور في باب  
والبدل جملة انتهى فان قلت فدا جملتهم وقوع البدل جملة كقوله نحو  
اقول لارحل لا فحين عندنا فليزعه قولنا الشويين فكيف يجوز انما  
فلا بد من غير منته قدس سر طان المقترنة لا تقع بدلا من المقترنة فانه

البلية للتشبيه بالبدل مفعول بذاته وهو غير مفعول ويحققه و  
 يتبينه فلا يخطئه وظاهر هذا الكلام كلام على بن هشام نالوا كذا الياء  
 لم يكن عليه سلام وأما جملته بالابتداء فمفعول يكون لها عمل لكن لا  
 فتى مفعول اصطلاحا والكلام في غيرها **الآية** مما لا عمل له صلة الموصوف  
 مطلقا أما الأسماء فلا تسمى المفعول للارتباط والمعنى المفعول له دون صلة لا  
 من فاعله وتتمتع بالظهور فيشعر بغيره ليقوم بهم أفضل وزاد بهم جازا من  
 شئت وأما الفراء صلة ال فمفعول من ال كذا في بحث الموصول فالأمر بالبر  
 وحده وأما المرفوع فهو مفعول في تقدير مفعول مفعول من الأفعال بها  
 لما وجد ما لا يتصل بالمتن في المرفوع الموصول به ولا له وحدة لا  
 حرف فلا ارتباط له وليت راجع في صلة الموصول الأسماء كونهما جملته خبرية  
 عند الأكثر لأنها كانت معنوية لا يفتقر إلى خبرية ويجوز أن تكون  
 وصلة بأمر وهي التي أضربها ولا تضرب زيد والمادة في وصلة بالمتن  
 أن كان لفظه خبرا نحو الذي وصله زيد وهشام بالمصدق ليس  
 أو لعل أو عموكا الذي ليس به فاعل زيد في الجملة الشرطية والتجبية في  
 نحو الذي انعام فشا وصا الجند وأقسم بالله لقد انعام زيد فلو كان  
 انعم المنع وشرطا أيضا كونه معلومة المتألم لفتده لغيره وهو  
 وقد ينوسل بالجملة الموصولة أو لفظية نحو فتدبر من الهم ما شئهم وأد

البر

ريت ما وهي وصلة على وجهها في الموصول في الآخر والشذوذ  
 في وجهها كجاء الذي قام الوء والى ذهب خوفه أو اللذان نطقن هذا  
 أنما على لفظ الموصول معناه فيها ذكرنا أن لفظها جائز لما لا يفتقر  
 ورعا لفظه أكثر من من يقع أو يفتقر لفظه والذين جاء في ما يوصف  
 انصرا وما موصوفه غير الضمير معناه العيبة للفظه لأن الأسماء التي  
 كلها غيب نحو أن الذي والذين الذي جاء أو غيب بالضم **ما**  
 لا يحد هذا الصواب بالرفع فاعلا أو نالها بابتها وخيل كالذي قام أو غيب  
 هو الذي الفاضل هو زيد وان كان مبداء فان أخبر عنه غيره جاز  
 حذنه كقولنا الذي هو الذي في السقاء له أو هو له ما لم يقع مفعولا  
 أو مفعولا على ما وجد الأسماء أو حرف نحو الذي هو زيد أو زيد  
 وهو ذا صبان والذي ما عندك لا هو أو ما عندك هو أو ما هو قائم  
 فلا يحدف بحذفه بجملة أو ظرف كالذي هو يقوم أو في الدار أو عند  
 أو لوصف فعله الجان لا يكون صلة كاملة فلا يعلم الحذف شيئا **الآية**  
 الخبر المرفوع ويجوز حذف الموصول بالمتن ليعمل وصفه غير صلة الموصول  
 ما يترجم وقوله ما لله مولى ذلك فصل واحد من رأى لم يرسر مولى  
 فان انفصل وانفصل بغيره فالجمل حذف كالذي آيا ما عهد أو أنه فاضل زيد  
 ويجوز حذف الموصول بالمتن فان كان المتضاف وصفه غير ما من نحو فاض

ما انت اناضايه وبالحرف ان كان المضاف الموصولا وموصوفا  
بشئ من الحرف معنى وقام لا يجوز ان يكون او من ان شرب الذيق  
لشربون او من الاسماء لا محل للجملة الجواب ما انتم ذكر فعله  
كاشم بالله لا فعل ان لا يجوز ان الحكم انك ان المصلين وانما معنى  
الجملة التسمية اعطى القسم وجوابه فقد يكون له محل كمال زيدما قد  
او انتم بالله لا فعل ان لا يجوز ان في كلامهم شرط غير ولو تفيد ان كشي  
بجواب المتقدم منهما من جوابك انما سواء كان المتقدم هو ان لا يجوز  
ان جاء زيد والله اكرم من تخلف جواب القسم وجوابه لا يجوز ان شرط  
عليه ام القسم للفظ نحو والله اني اني لا كونه والمفاد كقولنا  
لن ان يفعل ما ان ليحيى ونحوه وان ما انك قبل الكون ان لا  
يجوز ان شرط وان ما انك ليقوله لن كان ما احسنها يومئذ انتم في  
هذا اللفظ القسم من ليا وينعها المبرون وهو ظاهر انهم ما انك ليقوله  
او اللام زائدة لا موطئة الا اذا انضمتها او شرط القسم ما انك ليقوله  
كالبناء ولو موصوفا فكيف يجوز ان شرط من جواب القسم مطلقا انتم  
او ما انك ليقوله لا لشرط لشيء الا عفا به حيث جعل القسم بقوله على  
لان غير ما انك ليقوله وان زيدا والله ان يرمي وزيدا بعمى وانما  
في الجملة الشرطية هي الجواب انتم انكيد وجوابه محذوف وهو محذوف

دبر

والعبا والعبا طاهر انهم وعليه ان سالك في السهل ان المصلحة في  
وما انك عصقور بالان يجوز العكس وجوابك ان يرمي وزيدا بعمى والله لا  
ما انك ان وقع ثم بعد ما ينفذ في خبره وصلة بين على انما شئت  
فان ذكرت الخبر والصله حين فاجاب القسم لانه المذكور عليه نحو  
زيدا وان زيدا والله يقوم وجاء الذي والله يصوت ومنع قلب من  
وغير الجملة القسمية غير ان لا وجه له الاسماء لا محل للجملة الجواب  
شرط غير جائز وهو ان لا يكون له ولا وكيف يجوز ان يفتى ان من انك  
كيف قبل ان يفتى في حكمها الجواب والجملة التي احب بها شرط جان ولم  
لغير ان الله ولا يان القياس فلا محل لهذه ايضا وان نعم ان لا  
فصل الجواب غير ان لفظا فلا محل للصل ونحوه فذا محل للفتل  
ويحد لالجملة فان قرئت بالظاهرا وان كان محل الجملة كما قرأ الاسماء  
ما لا محل للجملة المتأخرة لما لا محل له من الاغراب نحو جاء في زيد ما ان  
بجمله اكرمه لا محل لها لانها مبطونة على مسانقة وكذا جاء في زيد  
واكرمه بالواو وفي بعض النسخ جاء في الذي زارني واكرمه بالفتحة  
على الفتحة اذا لم يفتح والواو والفتحة واللام لا محل لها لانها مبطونة على الفتحة  
الفتحة قال الله تعالى في شرح المفتي اطلاق التسمية على الجملة التي لا محل  
من الاغراب بشكل لان التابع هو ان باغراب سابق من جهة والعد فلا

بدله والمقصود من الخراب ولو فقد بدا او غلا فالجواب بان هذه  
 التوبة لا العزيمة مع انه خروج من شأن اهل الفن لا مجرد في قولهم  
 مثل قوله تعالى ونفوا الله الذي امدكم بما فعلون امدكم باضافته  
 ان الجملة الثانية معطوفة على السابقة فلا حمل لها على الجملة الاولى  
 الا وانها اطلاقا لا تابعة هنا عيانا لعل هذه التوبة من شأنها  
 الرابعة في ذكر الحكم ما يشبه الجملة من الجوار والمجور ودان طرفا اذ ان  
 احدهما بعد المعرفة الخاصة الثانية من مشابهة التكثير في حال منها كذا  
 اذ هذا وهذا اذن في هذا لا يخل في ذلك ومعك وكذا نحو ما اثيرا  
 الرجل في المعرفة او بعد الاية من حيث يتبع في حال عند المصادفة  
 التكرار الخاصة من المصنفين من المعرفة او التكرار في حال المصادفة  
 كما يحسن الترتيب في قوله لا ان المعرفة بالانجسية وحكم التكرار في  
 ثم انما يعالج بها وتوفيه اذا التكرار في الموصوف بحكم المعرفة وبالجملة في المعرفة  
 جثمان تذكير وشبهه فترتيبها وترتيب وشبهه تذكير في حال ما بعد المصادفة  
 تعريفه او شبهه والصفة للتكرار او شبهه ولا بد من تعليلها في الجوار  
 والمجور والطرف بالفضل او شبهه او ما يشبهها او ما يشبهها راجحة من حيث  
 او ما يشبهه معناه نحو انتم علمهم غير المعصومين علمهم وما لا يكون فيها ايضا  
 له او ما صنع وهو خاتم في قوله او جازاه قوله اسد على وفي قوله

فدبر

فقامه او يجزى على جانب في الجواب وانما واجب ذلك لان حرف الجوزع  
 لا يصلح ان يجرى المجزوع فلا بد من حدث يصل المجزوع بواسطته ولا ينفى  
 بها حال الجوار وشبهه سوى الخطا في ذلك الحدث ولما كان الطرف متعلقا  
 بحرف الجوار كان حكمه في ذلك فان لم يذكر متعلقا بالخط لان متعلقا به  
 فعدمه بحسب القرائن فالخطا في القول هو الخطا في القول لا في القول  
 بقرينة ذكر المصنف والمبطل اليهم وان لم يذكر لفظ الاشارة والبيان  
 الخاطب لعل الجوار يجرى في نحوها كذا في قوله اكرمنا الحق لادبيه وحقا  
 الحق لكانه اذ الحق انما هو الحق لادبيه وحقا الحق لكانه  
 فلو ضل في قوله ضل في الفعل فسد الحق في قوله ان هشام هو كلامه بدليل  
 جهرا في قوله بنحوه في الفعل فسد الحق في قوله ان هشام هو كلامه بدليل  
 فان تلك لا تجعل التعلق الجوار في قوله المجور ودان طرفا وهو ظاهر  
 فكيف التوفيق في كل فعل الجوار في قوله المجور ودان طرفا وهو ظاهر  
 للتعلق بواسطه الجوار او التوفيق لا يكون مع ولا يوفى على حال الجوار كما  
 لنا كما في قوله لا يضرنا من مجرور الذي هو المعول حقيقة  
 به الجوار لكان لنا كما في قوله لا يضرنا من مجرور الذي هو المعول حقيقة  
 لتعلق المعول به ومن يجرى اذا لا كالمجرور واستثنى من الفائدة ما لا  
 تعد فيه وهو الجوار انما يمد لفظ الامة غير التوكيد والعلل في فعله لا

للترجيح خط ولو لا عند سبويه في قوله ولو لا في قوله لا  
 ورجب لا في كثيره والقبيل لا العدد ويجوز حذف المتعلق بالفتح  
 المتعلق به على حذف والايضا لا وبالكسر ان المتعلق من الطرفين اذا كان  
 لحدتها أي الجار والمجرور والظرف مفعول كسب من التمام وشكر عند البلا  
 او صلة كما في القول ومن عنده ارض الحاد لله والعلم عند الله وان  
 قد وان لدينا انك لا او لا نحو فتح على قوله في زيد وانه لا  
 لدينا ما بين امين واذنا لهما نحو قوله الله شك وهو عندك شي  
 او كان الجار والضم وانما نحو القرآن الحكيم بالله لا كيدنا ما  
 او لا يدرى الضم مع الواو حذف مفعول في مثل قولك المذنب باؤفا  
 والتعجب اي اعرش على شرطه النفس نحو ابو الجحفة حيث فيه ولا خلا  
 في ان القدر مفعول في الجا صلة والضم اذا لا يكون ان لا يجهل من يجب  
 المقترن بابا لا شغل في ايام الجمعة حيث فيه وصفت في ايام الجمعة  
 انما ساهم فيه وانما شئت في الواو لان الحذف عند قوم تقدب  
 الفعل لانه لا صلة في العمل ومنه اخرين تقدب الوصف انما لا يقد  
 ولا ان اصل الفاعل والفاعل والظرف فلا ان هنام الحق انما حذف  
 الضمير بل قلناه ان الظرف والجار والمجرور حذف مفعولا كانا مضافا  
 مفعول لا جملته في الجا نحو عدي ان لا يترجى تقدم احدهما بل هو محلي العجز

منه

فيندفع في الضم وشال الضم بابا لا شغل في الجا لانه محلي العجز  
 الظرف اما شغل وهو لا شغل في الجا لانه محلي العجز  
 او جمل محي لا شغل في الجا لانه محلي العجز في الجا لانه محلي العجز  
 قبل هو ما حذف مفعوله وهو لا شغل في الجا لانه محلي العجز  
 لا شغل ومن فاعله في الجا لانه محلي العجز في الجا لانه محلي العجز  
 والجور والظرف كذا لا شغل في الجا لانه محلي العجز في الجا لانه محلي العجز  
 في الجا لانه محلي العجز في الجا لانه محلي العجز في الجا لانه محلي العجز  
 جازان برفع الفاعل ضملا وقفا هو جازان برفع الفاعل ضملا وقفا هو جازان  
 في الجا لانه محلي العجز في الجا لانه محلي العجز في الجا لانه محلي العجز  
 في التوذي وعند احدهما في الله شك وهو عندك شاحدا وفيه مفعولا  
 انما هو قول قبل بفتح كونه مبتدأ خبر عنه بهما الضمير في الجا لانه محلي العجز  
 القدر قبل الرابع في الجا لانه محلي العجز في الجا لانه محلي العجز  
 كونه مفعولا في الجا لانه محلي العجز في الجا لانه محلي العجز  
 في الجا لانه محلي العجز في الجا لانه محلي العجز في الجا لانه محلي العجز  
 ضمير اليها اذا ضمير لا يستكن الا في ما لم يسم بضمير  
 ما لان حيث ناقض باخياره الاول قوله لانه محلي العجز في الجا لانه محلي العجز  
 المعارف والكران حكم الظرف في الجمل الخبر مفعول في الجا لانه محلي العجز

بالقول حال بعد معرفة نحو لا تمنن تستكثر فمن دفع تستكثر أي مستكثرا  
 ونعت بعد معرفة كقولهم قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه  
 كأنهم لا يمانون ويحملونها بعد في الجنبه كمثل الحار يحمل اسفارا وهذا ذكر كسر الهمزة  
 التامة فانه في هذا الحار جتن والذكر كسر موصوفه فان كانا الجمل انشاء  
 هكذا بعد ما وجد بعد كذا فاضد به انشاء البيع فشا فقه انما الانشاء  
 لا يقع فشا ولا كما لا وان كانا ضمرا كزيدا او رجلا فاما وعكبه يقول  
 كذا لزيد او رجلا فاما وعكبه كذا من ذهب يمشيها **الحق يقف**  
**الحال في المرفوع** ان يكون اسما لها ولها الحاجة اليها من المرفوع  
 والمرفوع وبعض الامضاء والافعال التي يخرق منها ومجمله ما ذكره الله  
 هنا اربع وعشرون كلمة ذكرها على ترتيب وراثتها الهاء وهو حرف جر  
 للنداء الفرب والمقوسط وهذا لا قبل بظاهر نعم نقل ابن الخزاز عن شيخه  
 انها للتوسط وده في الحق بالترغى لاجتماعهم على انها للفرب وقال  
 ابن هشام وابن الصائغ التذابي اطلبوا ما في القرآن نداء بغير ياء وفي  
 الجمع ما ذكره من قلتم اريد ودفعه ونقته على اكثر من قلتم انه شاهد و  
 اخرها بها بالالف والضمارة بفتح الاء مصدر يضارعا وعلانة للضار  
 المتكلم بعده كاقوم رجل بعد ارضيتمهما النبي وللشوبه من مفعول  
 جملتين وفي المرفوع الدائمه على جملة والاضمة مع تلكا طر في محل المصدر

سواء عليهم ان تنذرهم ام لا تنذرهم أي سواء عليهم الا انذار وذكروا قد سبق  
 ناول الجمله بالمرور هنا شكل ولا سالك لفظا ولا فقهرا بل علم شذو  
 التركيب كما هو جوار في النسخ بالمعنى خبر ما ان نداء بفتح مع ان لا  
 شذو في خطاب بان سلك الجمله بالمرور من غير حرف مصدرية فاشاهد  
 شذو الوم بطريقه في آياتنا مع الطراد فلا كسب الجمله الاولى في نحو لا تأكل  
 التين وقربا للين غيب لثرب بان ممدد والجمله المتضاف اليها في  
 نحو قوم ينفع الضاد فين سادهم جذرا من عطف على الفعل في الاول **الاسم**  
 الاسماء الى الفعل في الثاني والاول ان يحيا بان الشذو وهو محال في خبر  
 فلا يستلزم الضعفاء والندور ولا ينافي الفصله وكثرة الاستعمال و  
 كان هذا هو مراد الجيب الاول فاما لانا الشذو فانا اندفع فحده كثير  
 استمنا لمرئنا فاعدا طراد في بابا وكن لا اتمر بل في الاخراد كما هو ظاهر  
 ولا استغناء وهو عند الجوهري ان يطلب التكلم لنفسه على محمول وفيه  
 اياه باعلام على طبعه وانها له ليدور اكانا لتمام قصد بها ولذا لا  
 تكون التمه غير حاصل للتكلم عند الطلب لا استخا للتحصيل الحاصل من التمه  
 على استخا ان عليه تعالى وان ما ورد منه في كلامه وكلام غيره العا  
 بالمطلوب عند طلبه فهو معروف الى معنى ان لا استغناء من خبره او نوح  
 او نحوها وقيل لا استغناء طلب حصول فهم في وعلمه في ذهن ما تم من

من التكم وبغيره كان الاستغفار طلبا لغفره سواء كان التكم المأ  
 ام خرج فالمطلوب باستغفار ما انتم بفتك وهو ظاهر وانتم غير كيان  
 اردت ان يجلب طلبا ليعتد ذلك لغيره فليس عليه ان يجلبه فلو لم يولد  
 منه لما كان عليه حيف على اطلاقه وانما الجلب اذا كان مبرورا الى  
 وانما اذا كان لغيره من غير جعل فلا يجلب بقوله تعالى انك تلت الناس  
 الخدوف وفاقى الذين من دون الله استغفار حقيقى طلب انظر الى  
 في شهدا ليقع بانهم لم يقل ذلك ليعفوه القضاوى ويترعدهم  
 كرسى وعند سائر الخلق لما ادعوه وبما ~~عليه السلام~~ ان الذين واول  
 الحق هو الاول اذ ليس الكلام في لفظ الاستغفار حتى يماس على الاستغفار  
 بل في حقيقة ادائه ومعناها الوضوح ولا يشترط ان المشاء ادائها الاطلاق  
 وعدم اقراره هو ان التكم جاهل بالمشغوم منه طالب من مخاطبة جاهل  
 ايا حتى لا يفهم غير ذلك ولا يعلم الشايع الا ما سواه الا بغير من جلية  
 وبوامت مغالبة اوجالية هذا هو الحقيقة وانما بغيره من غير كانه  
 الا بغيره او انكاره بطلان الحق له انما شاء ان يوجب نحو القيدون ما تخون  
 او ينجح نحو كيف جعل ترك باصحابه القيل والخطا كقول من ضره قد  
 خولت ان يثبت امره بالاذناب وملك عدمه او شوبه كقولنا ~~وغيره~~  
 الى الذين يهتدون كما في الاية ثم انهم اصل اذ ان الباب في طلب جاهل اما ~~الشو~~

الاداء

اى اذ انك غير التكم الحكيم او الصدق بما لهما بالوقوف على الاول  
 بوقف تام معادله فطلب بما لهما من احدى الطرفين الذين وقع احدهما  
 بعد افساد والاخر بعد اتمام حصول الصدق بما لهما الى الغيبة لكي لا يتردد  
 الا من ينظر فيها كذلك فالمطلوب بالحقيقة هو صدور الحكم بما لهما  
 التبيين ان الصدق والتقصي وشبه احدا المصورين وفصله من الامر الحكم  
 بمراد عليه لان الصدق المصورين بما لهما الدوام عرفه طلب صدور المسند اليه  
 وفي القادر يلازم في التوق طلب صدور المسند على التام فاستغفار  
 ام طما في طلب بما لهما انتم حكم بالجملة فوام زيد وابدانهم واولادهم  
 لم يزل اتم له هو المصدق من مثله الصدور بما لهما وانما بعد اتمامه طلب  
 بها الصدور غير المسند واستداليه من القول والقال والذكر والذكر  
 وانما الصدور عليها لانها العبدان والاشياء بطلان المشغوم منه بما لهما  
 نحو ان يغير بسلام بمراد اذ اكباله ام ناشيا بما لهما ان السان الى المسجد  
 صلى ام في البيت بخلافه لانها بما لهما طلب الصدور فخطوه بما لهما  
 زيد واهل زيد فام ربنا في الكلام عليها وبشيء اذ ان الاستغفار  
 فمستند طلب الصدور في طلب صدور اركان بما لهما طلب صدور الكان  
 ذلك على ما ترقى باب التنازل بما لهما في الفتح والتخفيف بما لهما  
 اى اى اوج فاما الامية فغير الخاطب كان في استغفار التام او كرها بما لهما

وانما لا بد مما هو انما في خطاب انما في دفع الله كرويه للثوب  
وفيل يورث في جمعها وبهم لجمعه وبهم والفتاها ما لغيره  
في هذا قول الجهور في الفقه القبر مجموع ان وما بعد ما قبل هو  
الثناء المصنف في ان هذا هو ما يريد حيث اراد ان هذا هو ما  
مستقل بنفسها لفظا كما هو قول ابن كيسان والكوفية في ان لا  
من ان القبر هو الكاف المصنف وما قبلها مما هو في الالف في ما  
هذا القول بعد من القول في الموضعين فقل لا نقاش هو انفق منه  
فان من يسمع فيه صاحب الفقه فيقول من غير قيل لا يفيدها في الفقه  
اليسرين في هذا ان كيسان منهم وانك لم يمتدحها في ان في ما  
هو القبر وحده منهم في الالف وفيما بين الحركتين في قول في قول  
عن بعض العرب منهم على القول بالسكون واما مجموع القبر في الكوفية  
والفتاها في ما قبل وايد باثبات الالف وصلا في لغة واصفا راقم  
على غير الخاطب على المشي والمصر واختار في قول الكوفية في غير التكم  
والكوفية في قول العربية اوجه اربعة للمضارع كما في حديثه لافا  
ويحفظه من ان الفعلة الشدة ولا تملأ من بيوبه والكوفيين في قول  
على اصولها عند غيرهم واسمها غير ان محدودة على الاكثر في هاجلة  
انما اسمها في حوزة كقولهم لا ترميهم ان الحمد لله او غيره بل ان

لا اله الا هو او غلبه فان كان ضلها جامدا او عام لم يضر ان يثني  
في ان ليس للالان ان لا ما سمي القاسم ان غلبه الله عليها ولا ان  
في قولها برون لا يرجع اليهم ولا ان في مظاهمه وان لم ير  
وبلوخون فوذا السبام او يندخون بالبرسيم فتدصد من ان  
او حرفين في قولهم ان سيكون ويبدخلوها من ذلك كله كقوله من  
ان اذ ان تم ان هذا من وقع ثم ومصر في قوله اي لا انما دخل على الجملة  
لا غير نحو ادعنا اليه ان صنع الفاك وكثنا اليه ان ما انت وريدا  
فاق لا دخل على المرفوعة وشراها في التوسيعين في قوله ما بين  
دون لفظه كما قبل او مطلقا كما عليه قوم وعدم دخولها على قوله  
فان دخل كانت مسددة لا زائدة كما ذهبه ابو حيان اذ الجار لا يدخل  
الا على اسم صريح او متاقل برون ايد فتبدل التوكيد كغيره من ان ايد  
ورفع ما لا يبدل الا بغيره في قوله ان جاء البشر انما على وجهه  
فوقل القسم المذكور او المصدق بغيره وان لم يمتدحها كقولك  
**جاء** فاني في الحرف لا يبدل في قوله في قوله في الكلام ولا يبدل  
ولفظه هي من بين اللفظ وتبينه لكونه معها فضع واسما من دون  
او جمع في قوله من ذلك كله ولا تعديت وهو في كلامه في  
كلامه سبحانه ومن هذا ما كونا في قوله لا يراك الله الان على اليهود











كذا ما لم يسمع او غيره اى انما شئت لا كليهما او الالفة كذا السان  
 او من سببين اى انهما يجوزان جميع بطريق الاولى لا بخلاف الخبر واذا كونا  
 هذه المعاني الاربعة لا و الاخيرين الاربعة الالفة ايضا وشلو الكل  
 بشاها ذكرنا من الالفة والتحقيق ان شيئا منها لم يوضع لشيء من تلك  
 فان اذ المنع بان احد الشين او الاشياء وصيفة الامر لطلب الامر مع  
 المنع من ذلك وثالثها انما تستفاد بالقرائن ولذلك نراه لما اخطا  
 وفي فهم بكلامه الكلام عليها بالوضع لا بالقرائن لم يحدوا الى غير  
 اللفظ الا لطلب سبيل لا فمحل ان ان اللفظ لا يفرق التماسا واذا  
 نص من العمل وموعود الوضع وان كان ظاهر ذلك واما اى الاول لا يفرق  
 قبل اللفظ المعطوف عليها الذى عطف عليه ما بعد ما الثانية بها  
 كروى كما نادى ليطاس عليه خلافا للقرآن فيجوز ان يكون هو ما يبعد  
 في السطر او لا فنقلنا ثانيا في امر الوفا ليا كما قرى من غير قوله الا  
 نقسدا واما لكم ايماننا ايما لكم بفتح الحرف وابدال الميم الاولى يا  
 اى بالفتح والنشد يدعى على وجهه من قوله يا ما انصوا فله  
 الامانة المسمى بليل البنود الفاء الجزائية واسم استنهام ليسل  
 برعته من شئ من شاركنا فيها النصف اليه اى تحرقا الجليل فلم يعلم  
 الشك ان انقام رجل من الجليل يطلب ما يوزع من ساجه المشارك

ابر

في الرحلة منه ولذلك قال النطشون بغير الجواب عن اى شئ هو في  
 ذاته الفصل بغير اى شئ هو في ذاته الخاصة لا بغير المميز الذي لم  
 في الاول والعرض في الثاني وهذا اصطلاح منهم يقتضون الالفة انما  
 يتايمين عند الشايل ذاتها كما انهم يقتضون انما يتايمين عند الشايل  
 اى فلا يجاب بغير المضاف اليه او بام منه كذا ان في المثال ونصا  
 لتكره كونه بالباد الاعلى مع الكمال في موصوفه فاضاح ان مثل الموصوف  
 محذور من رجل اى رجل كماله جلية فالانما للشايل الى ان يفرق  
 كره من رجل اى لم يفرق من عدم التماس قبل انما معنى التماس ايضا  
 كما في الموصوف لما جرح بكاء من عدمه واما العجز من الشك كخفاة  
 فيها ان يشتمهم عنه دعيا والام في نصير ما يدل على انها استنهام  
 لكن الاستنهام لا يجامع الموصوف لوجوه ان يخل على استنهامه في الاول  
 امر بهما الا ان الموصوف من شأنه ان يشتمهم عنه ووصلة النداء في  
 اللام بوقوف بها بين ال و اداة النداء كما هذا اجتماع اذا في التعريف  
 ان اذ في ظاهره و اى حقيقة هو ذى اللام و اى وسيلة الى ذلك  
 قبل والنداء على ذلك للزمواها والنداء بعد ما قبل هو عجز من  
 المضاف اليه وقبل اصله يا ايها الرجل هذا كذا اسم الاشياء فان  
 ها باقى وموصولة بمعنى اذى وفروعه ولا نفع عدم التصرف فيها



عن ائمة اهل البيت (عليه السلام) انهم قالوا لا يكون لهم في هذا  
 جوارح كل فضل استلحقوا والاخر قول سيبويه ان كل الصلة بين الناس  
 لا يطرده قولهم في القوم انهم قالوا لا يكون لهم في هذا جوارح  
 فعل او شبهة فلا بد لهم من الصلة في قوم سيبويه ولو سلم فلا بد من قولهم  
 وجد فيه فعل او شبهة وانما امرهم انما ذكرها على القليل والاشبه  
 كل ما لهم معنى المصدر واسم الفاعل او المفعول فعلا او شبهة كما ان  
 فلم ان يقولوا ان الصلة في المثال لا تليها لاي لا بد من اسم الفاعل  
 وان لم يكن بد ولا خوف واما الثاني في جانبنا لئلا يرد عليه ان لا يكون  
 والكون ونحوه فلو كان كذلك لكانت هذه مدخولها فاذكر فيه  
 من نحو جاشا لربها فاذكر فيه سوء وتدفع جاشا لله لئلا يرد الله  
 تعالى لكن على جهة التعجب والاعجاب على ذكر التسوية فيمن يتردد عند  
 سبحانه الله ومعاد الله ولا الا لله وهو جليل هذا المعنى كقولهم  
 عن النشوء في بعضه على التمام فلن جاشا ما هذا بشر ان هذا الا  
 ملك كريم او منزه عما في العالم العزيز والجليل جاشا النشوء  
 فلهذا اسم بمعنى زاده ان من هذا منصوب على المصدر في الواقع فاعلم  
 او نقل معنى ان لا يكون هذا واسم فعل بمعنى انما او ان في خلاف ذلك  
 الاصح ونحوه ارجح ان ابن هشام بدليل قوي في جاشا الله في قوله

لا بد

اي التماس في هذا له واضافة في قوله ابن مسعود جاشا الله كجاشا الله  
 وليس من الجوارح كانه اراد عطية لانها لا يجر في غير الاستثناء ولعلها  
 على اللاحق الجوارح في قوله ما التسمية جاشا الله الجوارح لا يدخل الجوارح في  
 في قوله غيرهم واما تركه في قوله مع عدم الاضافة فليست في التسمية  
 المرفوعة وقولنا بانها هو العامل على القول بانها فعل واسم فعل وردة  
 بانها جلية بعض الثالث بان معنى وهو حرف زائد على اوجه تلك فاعلم  
 لغز على مثله وهو الساطعة للذين من شئ على ذلك لا بد من كون الجوارح  
 اخرى او امتنع من الاجزاء بهيمة ذهنية بان يكون الحكم مسنداً من الا  
 الى الاخرى من قبلها الى مدخولها كما ان الساتر في الانبياء او بالملك كونه  
 الحاج حتى المشاة في ابعدها على الاخرى نوع او ضعف هذا وضارها  
 معاً وحكمها من حكمها في الذين بهيمة ذهنية لان بناء الحكم على  
 هذه على الترتيب فينبغي ان الحكم هو ان لا تضعف ما الاخرى الى ان  
 يتبعها الى الانبياء او بعد ذلك الاخرى فالأضعف الى ان يتبعها المشاة  
 فالحكم على مدخول حتى سائر هذا من الحكم على سائر الاخرى سواء كان  
 اقل او اكثر في الخارج ايضا كذلك بان سائر هذا من المشاة من تقدم الركبان  
 مثلاً في الخارج ام لا ولا يطفئ الجمل على الصبيح وان عطف على غيره  
 ولو ظاهر اهل البيت الجواب وجوب الرفع ان لا يرفع الجوارح ان احسنها

كانت في القبر حتى في القبر وحيات كوز ما بعد هذا خارجا ما فيها اذا كان  
كالبين منه نحو النجس النجس من حديثه لان حديثه كمن يروى عن  
وتحقيق الماطفة كالجاء بالقاهرة فلا يظن غير ما ليس في نسخة  
الكتاب ذكره انهم القبر في ولم اذكر عليه غيره ولشبهه في الاصح  
ايضا فلا يجوز نام القاس من انا اوانت وروى ما يشاء واسين في ذلك  
على الجمل المضافة لمسة كانت كقولها فاذ ان القليل فيج وما طاعة حلة  
حتى ما وجعل في كل فعلها المتعارف كقراءة نافع حتى يقولوا في قوله  
رفع يقولوا ما في نحو في قوله منتهى كمن في بعض الاخر  
بكر ان ذلك كانت جاز في بعض من كان وبان في بعض من كان في قوله  
على من واما ما قبله واما الكوفة فيكون المظن في قوله ما في قوله  
حتى ايوك ورايتهم حتى ايوك اينما في قوله ما في قوله ما في قوله  
مدانها بك وفي الارشاد رواه سيبويه وروى غيره من امر بك  
لغة ضعيفة وفي الاوسط انهم يعرف وفي المصنف في الاوضح انهم  
روى جاز في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
وحاشا لغيره والكوفة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
يجوز كون ما بعد هذا من اجزاء ما فيها ما كانت لتكدر حتى راسها او غاها  
متصلا باخرها كقولنا في ان من مطلع النهر فيمنه من الصاغة في

ذكر في الاجزاء قبله كما روي عنه كنت حتى الصالح ان من اللب على  
الماطفة لوجوب ذكره في اجزاء ما فيها يكون مطوفا عليه وهو جاز  
ايضا لاعتدال الجوز في الدنيا بين المعتدلين ككتاب الواعظ وبتشال  
ورواها في قوله ما كقولهم جاز في قوله في قوله في قوله في قوله  
فيل ذلك في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
اراد وادعاها في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
على القبر في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
هو قوله القبر في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
بما بعد فلا يعمل بها الا بالبر بعدة في قوله في قوله في قوله في قوله  
المطاف بان من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
تاسل حتى اذ دخل الجنة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
او ينجي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
وما بعد في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
حتى ان دخل الجنة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
حتى يجمع الياسوس في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
حتى ينفوا او الا لا شائبة كقولهم من ما لغير النظام من الفضول ما  
يجوز وما ذلك لعل في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

تأخر بهم الفاء وورد رابطته لازمة للجواب المنع بجملة شرطية  
وحصر هذا الجواب والربط في سبعة مواضع ذكر في حقه حد في هذا الفصل  
وذكر أيضا الربط شبه الجواب بشبه الشرط وهي الأربعة على غير ما  
تضمن بعض الشرط معنونا كأن أم غير وذاك إذا كان البداء اسما  
موصولا بفعل أو ظرفا وكل موصوفه بأحد ما نحو الذي يأتي في ذلك  
فله درهم فيهم بالفاء أن المراد زيب لزوم إعطاء الدرهم على الأمان  
مثلا كن ساجدا على شرطه لأجرا لا خيارا أن لا يبعده ويترك كل  
يأتي في الدار فله درهم أو موصوفا بالموصول بأحد ما كن في الدار  
الذي يفرق منه فانه ملائمة وهذه الفاء غير لازمة وقرئ بعد  
وأنها فاعل لفعلات واما ما كن من صيغة فيما كتب أي بكم وقرئ  
فألفه ففتحة الترتيب واما من العلوف عن العلوف على سكا لا تعيب  
أي وقرئ حكم ما بعدها ففتحة حكم ما قبلها باللام لم يرد في ذلك عادي  
سواء لم تكن بينهما صلة أصلا كن في فاء الواسلما فقال سلاما  
لكن لا بحيث تعد به لغيره بحسب المعاطفين عادة كزيت هذلة  
إذا لم يكن بينهما الامة الحل ودخلت بصح في هذا إذا لم يتم بالبحر ولا  
بينهما وضم الألف يقولون هكذا فاعلم ما باستا ونحو ناولي في  
فما لك رب والنا في بقوله اخرج المرح بجملة فاعلم ولييب من أكله

في

بأن الفاء أو ذاك المفعول الثاني بأن الفاء بضمها مد في جملة فاعلم  
بأن تليين ثم كان قد شوب ثم منها كما يأتي ولديها بين الأول بأن الفاء  
قد تعلقت بفعل على الجواب في تليين فاعلم إذا ما أن لفعل من حيث هو  
تفصيل تليين على الأمان أن ما قرئ منه أو ما قرئ منه في الذكر نحو  
فصل وجهه وذا عابه ومع راسه وقد بدت شارة التليين في قوله  
أي تليين الترتيب بضمه فالتليين يليق معنونا أيضا فاعلم في قوله  
الذكر في ما قرئ ما بعدها فاعلم في الذكر استخفافا أن التليين  
تفصيل لا لفعلها نحو وادى نوح ربه فقال أدع لي من الذكر ما قرئ من  
الذكر بل القول بأن تفصيل التليين فلا ترتيب حقيقة إلا أن في الترتيب  
الذكر في الأخير المتصل من الجمل يوافق الفاء إذا نادى ذلك وقد فاعلم  
العاملة في ذلك لا تخفى في الوجود على ما انتهى أن يكون من غير عامله شيئا  
تدعى بالمتبعية نحو استاء في بضمها ولسن بكر ما كرمه وهذا لا يخفى  
عدم المصلحة لغيره من أن من التليين فاعلم في الأرض بضمها  
الماء والخضراء الأرض بضمها من جهة طويلة وجعلها ابن هاشم المتعيب  
من باب ترتب صدق قول من رتب القول بالمتبعية إلى غيره بل لأنه  
الترتيب باللام استعمله للبيان وربطه بالفاء بشرطه من التليين  
بما سبه والجزء على شرطه من غير تخلف وهذا يخفى فاعلم أن

اماده البية بان لقي باسم النجيه وهي في عرف المتعلق بالبره قولا آخر  
لذا نرى ذلك القول الاخر هو النجاس المنطوق للركبت من غير ان يكون  
الصغرى والاخرى للبره في العلم المنتم وكل من غير جاد شيعي فالعلم  
خارج عن علمه اما البية لانها فرع حاصل عن النجاس بسبب عنه  
ولذلك لم يسمه التفرع ايضا وقد يفتي في البية من محدث بل علمه  
ما قبله المنطق حيث في بعض النسخ انما هو البية المحقق <sup>بها</sup>  
منه نحو قوله تعالى فاصبر صبرا كذا في غيرنا وان خبرنا في غيرنا  
نظير عن بيوت اترك يوم ١٠ ندر على وجهين اما من ان لا سميه  
نما ان اسم فعل بمعنى كفى برفع ما علا وينصب مفعولا ويحذف التكون  
لخفه من العرفا مع الياء نحو يبدأ في درهم اي كفيه او كبحق  
او ظرفه فيخرج بمتاعه القم ونهذه في نجيا خاتنها وشي على التكو  
فاليا لثا جهتها بالحروف ومعها وبعد الحرفية لفظا نحو يبدأ درهم  
بالتكون ويبدأ في التوزن خطا للتكون ونهذه قرب وهو قبل قوله  
درهم نحو حبلنا ونهذه في بنون كسرى درهم والحرفية تحذف الفتح  
التي في لثا لجر من الجوانم والثواب درهم في القيس وهو حرف لثا  
ابدا وهبه قبل مدحها اذا استعمل مع المضارع كذا كتب في  
وتبامه واثبت بعضهم اماده هذا التحقيق معه لقوله نعم نديعلم الله

نقد في

وندر في ثعلب وجهك لان علمه نعم ورويته للاشياء ما لا ينفع  
ولا يبرز ولا معنى لتفصيلها او المحققون ايضا الا انهم وان ثعلب  
وضع الثعلب في نفسه كذا يصدق الكذب ثعلبا صدقا للكذب  
ثعلب ثعلبه كذا في الايتين فلهذا وضع عليه ثعلب ورويته كتابه  
من ثله وضع معلومه ورويته لا يخالفه ان يوجد ولم يثبت علم الله  
ورويته بها ما لم يثبت علم الله المؤمنين لوضع ان يوق وقد يعلم بعد  
ووجهه وندر في ثعلب وجهك وذلك كما ارفع منك ثعلب وقد لا  
نرا لعدم وضعه فلا يلزم وجوده في كماله او لا يراه ويبدأ في اخرها  
انما يلزم ان يكون رؤيه الثعلب قبل من رؤيه عدمه لان عدم رؤيه رؤيه  
يكون بعيد فلا يلزم عدم رؤيه في الاكثر بل رؤيه عدمه ولا يحد  
فيه وهو في تحقيق مع الماضي فاليا فلا ينفذ مع الا انها تدخل على ما  
منوع كقول المؤذن ندنا من الصلوات اذ الحياه كما هو منظرين لذلك قيل  
الخيار وهذا في اذ من جعلها للثمن والانه يوقي انظارا وهو في حال  
يضا في النوا لا انظارا ندفع قبل ونهذه في الماضي من الحاله في  
لثا في الماضي الحزيب والبعده فاذ ذلك فلهذا اختص بالفرس من  
التكلم ولذا لا تدخل ما لا كليس وعسى لا التبع نعم لا بد في ندر في  
التحقيق ثم يستعمل اليه في بعض المواضع مع الماضي الفرع من الحاله في

بان يكون مصدر متوقفا للفاعل والاضاع غريب كما يقول ابن فروع وكوب  
الامر قد ركب اى وقع ما كنت متوقفا عليه كلابى ومنه قد قامت  
فنية ثلثة معانى مجمعة التحقيق والتوقع والغريب وقد يكون التحقيق  
الغريب فقط كقولك قد ركب زيدان لم يتوقع وكوبه ودخل على الناس  
فيضم الى التحقيق الاغلب الغلب بخوانا الكذب قد يصدق وقد ينجي  
مع التحقيق فقط غير ان الغلب كقوله تعالى قد ركب تغلب وجماع  
هذا الجنس كلامه ولا بأس به الا ان ظاهره لاكثر من التحقيق غير لازم هنا  
الجمع الماضى فاعلم معه فقيد ضغطا لبا مع الغريب في غير الماضى  
معناها الاصطلاح المصارع الغلب كما هو ظاهر لعمري فان ثبوت معناها  
الاصطلاح هو التحقيق مطلقا مع الماضى والاضاع فان الغلب والغريب طار  
بالفران كما هو ظاهر للشيخ لا بما به المانع المحققون في الاليتين  
ان المعنى الشئى وهو التحقيق محقق ولا مرية على الزايد بل على عدده فاما  
ومن ثم اى من اجل فريها الماضى من الحال لا فريها كلمة قد على صيغة  
المجهول في الجملة الفعلية الحالية المصدرية به الماضى لان الحال ثبوت  
المضى فلا بد من تدجيله فريها من الحال فيجمع وضع الجملة لا هكذا  
الاكثر من وجوب تدجيل الجملة الحالية الماضية وفيه بحث مشهور  
هو ان الماضى فريها في الحال بمعنى زمان حال الكلام لا كون الجملة حيا لا

بني

بني كونهما فعلية مثبتة للحال والحقيقة والعقل الماضى ليس حاليا  
الا قبل الماضى الثاني فلا يفرق فيه لعدم ثبوت الماضى الثاني ولو  
فرقت فلا يقع لفظ لان لا يفيض الحال الى الماضى الثاني وفضل الماضى  
من الحال جملة الماضى بل زمانا بعد عنه فوضاه زيد في العام الماضى  
وكوب ومنه لان الحال يتفرق زمانا ومنه ماضيا متقدما على الحال  
انكم في جملة نكل الغريب من حال انكم بعد زمانا زمانا ومنه ما هم  
اشترى الحال بين الصيغتين واشتباها احدهما بالآخر ولم يزل في الاشتبا  
عليما ذكر الملامكة التنازع في المطول من ان غاية ما يمكن ان يفرق  
انهم استكروا معنى جملة الحالية الماضية مع الحال في الجملة ولو مع  
تقديرها بغير الجزاء استحقاق لفظي قال وكثيرا ما يفرق بين الماضى في  
حال الكلام بل من واقع مثله بمره طويلا لكن تصدق بلفظ تدكيره  
سواء الاستعداد كقولنا الى الصلاة فمره مرة وقد امرت بها  
موصى بعد ايامه القس وقال المحقق في جواب هذا الجواب في الحاشية الى ان  
الوجه الملتزم وجعله فريها يمكن ان يجمع كلام القس وهذا القس  
وان كان متوقفا من كلام الرضا لكانت غير مرفوعة والاضاع بانها  
اذا وقعت في الماهل الخاصة بالارسية فهم منها استثنى اليها  
حاليها وماضيتها بالاضاع الى ذلك المشهد لا بالاضاع الى زمان

وعلى هذا فانما انما جعله في زيد وركب كان القصور منه كون الزكوب ناسيا  
بالنسبة الى الحق منقذ ما عليه فلا يحصل بشارته الحال لما عليها و  
اذا دخلت عليه فذكره من زمان الحق ويقيم المصارف بينهما فكان  
اشياء الزكوب كان منقذ ما على الحق لكنه فانه داما وانما ذلك  
جاء في زيد وركب ولى كون الزكوب ما الى الحق ومع يظهر كذا  
في هذا المقام وفي وجوبه بالجملة الواقعة كما لا من ملان الاستنبال  
اذ لو صدرت بها فاعلم كونها مستنبلة بالانقباس على ما عليها انتهى  
وذكر في بحث الجملة الحالية من حقيقة الجملة ان هذا الاشكال  
في اشتراطها من كونها لا استنبال وذكروا في هذا انما انما يندفع  
بهذا المثال فاما انما نضع للتحقيق الحال فانما فانه على وجهين لم  
نقل به انما وكثيرا ما يحل بالناس هو حقيقة منقذ عن شرط مفرد  
مخبر فام زيد فخط يفتح الحاف ويخبره لبقاء ساكنة او اذا حكى ثانيا  
فانه من الحكم بالقيام ولا يخبر به غير وظاهر الاستنبال انما انما  
حالا كون مستجابا فانفسه او انفسه فط او في شئ من الانساق  
وبها اي في الثاني ففتح الحاف مع ضم الطاء مشددة وهي  
القصي او تحذف او مع سكوتها وفيها مع الشدida والتحذف لا  
فجاء مع ضللا مستقبلا لفظا ومن قولنا انفسه لا انفسه فطعن وهو

ان

من الخطا ان يظن انفسه فانفسه فط انفسه بها فطعن من غير  
لان الثاني منقطع عن الحال والاستنبال ويثبت لفتها معنى  
الى الحق من ان خلف الى الان وعلى تركه لا يلحق ساكنة وكان  
الفتحة ليدورها بالغايات وقد تكرر على اصل الفاء الساكنة وقد فتح  
فانه طاء وفي الضم وقد تحذف طاء مع ضمها او ساكنها فانه في معنى الياء  
وزاد به وجهين اخرين كونها بفتح وبضم وهو بفتح الفاء وسكونها  
عقبة في فط زيد وانما او ططت ودم كذا في حب زيد وحسب  
فان في ثانيا الا انها بفتحها بضمها طوعين وجب معر وكذا  
فعل معنى كفى في ظرف نون الواو بفتحها في الازل حفظا  
لا يكون كافي من ح كوهي اسم وضع كناية عن الفدا وروى على  
وجهين خبرية واستنبطية ويشتركان في البناء على التكون لوضعها  
على غير والا ففما روى في التغير لرفع الابهام عن الذات المقدره  
بالفدا وانفسه وضمها وفي لزوم الصدور سواء كانا مبتدئين مفعولين  
هو كرجل او رجلا عنده او رايت فلان فعل ما قبلها فيما بعدها وجر  
عن قولهم ملككم كعبه كاحكام لا اختصرا فها هو على تقدير  
مردودة وتحذف الخبز بجزر الياء من مقدم لا بالاضافة بل  
مقدرا كان ويجوز ما يحكم رجل او رجال كرهت وتحذف الاستنبال

بشيء نحو كماله ذلك والجواز سببه واما الشرح وان هشام وغيره من  
المحققين يرون في قولهم في غير على كم فان يجوز فيه القسب وهو الكثير  
والجواز في الاخرى كم درهم او درهمين ومنه مشقة الكسب على كم جازع  
بينك متى وعلى بان التميز في المختار معنى فالجواز لداخل عليها  
كما يدخل على غيرها ايضا وفي قولنا انك بالجوهر مطلقا وانك  
بالمتع كك ونخص الاستغناء به ايضا بلزوم افراده اي افرادها  
فلا يجمع ولا يثنى واما نحو قولهم كم لك فلاننا فافعال التميز في جود  
تقدير كم نفسا لك لكونهم غلانا انا او ملوكين فغلانا حال واما  
الظرف لما فيه من معنى الفعل فلا يجوز كم غلانا لان لا متناع تقدم  
الحال على عامله المعنوي اى ما عمل فيه يغتنم بمعنى الفعل ويشبه  
بطا كيف وهو اسم نزل على وجهين شرطية غير ماملة عند الاكثر  
وغاملة فيكون الفعلين الشرط والمؤا بعدا لكونين ويرد فيهما  
وما للخليل يخرج كيف يخرج الجازاة في نحو كيف يكون كون لا فيها  
معنى العموم الذي في كلنا الشرط لانهم ليس لهم جملة في سعة  
وفي الباب بعد ذلك كيف فتعنع اصنع بالجر وهو ضعيف وهو صحيح في  
سماهة منه وفيه القليل لغيري بالنعول الا ان التهاداة على الاثبات  
مقدمة على التهاداة على التفرق واستغناء به يطلب بها فتعنع على الاثبات

ورود على او بعد ففتح خبر المبتداه او لكان وانما في نحو كيف زيد  
وكيف كنتا في صيغ ومفعولا ثانيا في نحو كيف ظننت زيدا وانما  
في نحو كيف اعلمته في صيغ وهما ايتهم خبران في الاصل وهما لا في نحو  
كيف عبا وبقا على او حال وانا ابدت فيها قلت كيف زيد صحيح ام  
وكيف عبا وبقا واما ايتهم خبران في الاصل وهما لا في نحو  
ايضا نحو كيف فعل زيد انا المعنى ان فعل فعل زيد وتداشينا  
المقال في بيان بيانها للهية والحال في بحث الحال وقال لغير  
والاخرش انما اسم ظرف وعلى المحققون فعلها الترفع مع المبتداه  
والقرب مع خبره وعن جوبه انها ظرف فعلها امتدته نصب دائما  
وقال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف ان لا يث ولا ملة انما  
لما تفرق يقول على او حال لكونها متولدة من الاحوال العامة ثم صيغ  
ظرفا لا تها في ثاويل الجار والجر وروبطان عليها اسم الظرف بها اذ  
استغنى عن هشام واما في الاصل على ابدل الامر مع منه في نحو كيف  
انما صحيح ام سقيم او لا يبدل من نوع من منصوب وعلى هذا فلا امر مع  
في انما مرفوع المحل مع المبتداه كك لوزن شرطية فتعنع اصنع بها  
لا متناع جازاها واستغناء به او استغناء به وجود شرطها الجواز اى لو جاز  
كقوله لعل لكان فيها الهبة الا الله لفتد اى لينتازم كون الهبة

غير الله فيه ما شاء وما يمنع الأول لا يمنع الثاني ضرورة ان امتناع  
الأول لم يمنع لا امتناع الخلق هم والحاصل ان لو تبدل على امتناع الشرط لا  
ممتنع الخلاء بمعنى ان لم يقع الشرط في الزمان الماضي لم يقع بعده وقوع  
الخلق ام في ذلك الزمان وعلى الشرط عند السببية بين جملته  
الشرط والخلق كما في جميع ادوات الشرط الا ان لو قبل الشرط بالزمان  
الماضي وتنبه فيه غيها بالمستقبل فقولنا نحن في كرمنا وان  
يضاعف من الزمان كرمنا فيه فاذا انقضى زمان الجحى لم يبق  
فك لو جفت كرمنا او جفت في الزمان الماضي كرمنا فيه  
معنى قول الشرط ان سابقا على الشرط بل هو من ثم يخصر من ادوات الشرط  
بالماضي او بفعل ماض حتى كثر ولو كان ماضيا ما ولا لفظا نحو  
لو لم تكن ماضيا لان المعنى لو كنت كراي في ماضى ههنا في ماضى  
ان الشرطية عائدة للسببية بين جملتها والمستقبل وليس هذه ايضا  
جائزة وان تمتعنا نحن ان خلايا لبعضهم تحولوا زوجه اذ ورك في معنى  
يك في الماضى تحولوا ان كراي او يك انما جسد الى الدنيا فلا تنقضي  
ومع ذلك نزل مع مدحها او مصلد وقد مضت مشقة في الماضى  
الحرف لولا وهو حرف شرطية لربط امتناع جملته بوجوده في الماضى  
السببية والسببية بينهما فالزمان الماضي تحولوا على طاعتك

طاعتك

عرب سبب عدم هلاكه وجوده على السالم ونقص الجمل التامة فابعد ما  
مرفوع بالابتداء الجزئية وقد دخل على الفعلية الواقعة صلب الحرف ممتد  
كقوله تعالى ولان كان من المستحيل ان يكون له منهم ويملك بل  
يجب مع هذا ان كان الجزئية كونه مطلقا او مضافا كما يكون الجمل  
والوجود وانما الزمان حذفت معها لانها تدل على امتناع جملتها  
وجود شرطها لا امتناع الجزئية فتدل على وجودها بعد ما وجوده  
مترتبة على الجزئية والجواب سادس في هذا الزمان واحد في الحرف مع القول  
وماسد سبعة كما في حرفه يخصر ايضا فتكون التوضيح طاعتك  
الفعل والتقديم يخصر ههنا من حرف العطف والخصيص بالمتابع  
واو كان مضافا واما ولا فتقول ولا ضرب زيد التقديم للمطابق  
زيد وتوضيح على ان لا ضرب زيد ولا ضرب زيد الحاشا المطالب وزعيه  
في ضرب زيد ولا تزل ادق واللفظ من في الخصيص ههنا في هذا  
الصدور وهو الفعل بها وتوضيح ان في باب الاستعمال كتاب  
لما هو حرف نفى جازم للمضارع وقد مضى في باب الجملية ايضا فيقيد  
لربط مضمون جملته بوجود مضمون الحرف ويطبق في شرطه فتفيد  
الثاني عند وجود الاول ولذا في اربع وجود وجوده في جواب قوله  
ولا فاما توضح الثانية بوقت وجود الاول في بيت توضح قوله

فثبت وحمل من حرف اللوقية وطرفه يعني حين كانا لادين التبرع و  
الغارسي وجماعا ويعني ذلكا فالدين ما لك فيه خلاف ورفع جوارها  
فعلنا ما ضا انفاغا وجملة اسمية مفروقة انفاغا او انفاغا من عند  
ما لك لقوله فثاني فلما تجام الى التبرعهم ففقد وعلا وقلنا انما  
الى انراهم بشر كون فضلا صفار عاخذوا وعضوا لقلنا وبعين  
ابراهيم التبع وجهه فله بشرع مجاد لنا وقلنا انما وقلنا انما  
قوله جاءه فله بشرع على زيادة الواد وحذوف اقبل مجاد وقلنا انما  
الاولى محمد بن يوسف اقصوا ضعين وقد نزل ان بعدنا هذه خولنا  
جاءه البشير ورحمنا شفاء في نوا كل نفس لا عليها حافظ وليس  
كل نفس الا عليها حافظ وندخل هذه على الجمل اسمية كما ذكرنا على  
الماضي فقط الا معنى نوا انما الله لنا فعلنا اي ما اسالنا لا  
فعلنا فالذي معنى التبرع وهذا الضمان من لما لا يملان وندرج  
نا فيه جازمة للمضارع كل كما ربة بجمل الجوازم ولم وقلنا انما كان في  
وطلب المضارع ما ضا وتقدر فان في حصة امور غفلة من ربة منها و  
خامسا قولنا ان هشام ان معنى لا يكونا لا فرما من الحال لا لا يترك  
ذلك في القول لم يكن زيد في العام الماضي بيا فرمنا لما يكن قلت  
ليس هذا وبها ان غير الاربع المقتضية بل هو معنى ما تقدم من انفاغا

لما

استمر انما الى الحال وانما انفاغا بخلاف النفي لم يكن النفي  
اذا وجب استمرار الحال وانما لا بد من كونه ضربا من الحال  
هنا جازما لم يكن زيد في العام الماضي بيا فرمنا لا يجوز في لما بعد  
انفاغا النفي بالحال فان زيد فرج من الحال ذلك خبر من لا يجوز في لما بعد  
وان ان يدا معنى ان فرج من رابع وانفاغا ضربا من الحال ان كان انفاغا  
اخر بالحال هو الاسم في الخبر وان كان بغيره من ان حدثنا النفي  
والحلف مجمل فله خبر مسلم انما خبري ليس ربة ولما يندم و  
ذلك مقتضى ما لك فالبال ذلك فالبال لا شيء واجب فله خبري هشام  
وسكت عليه وهو يؤذن بميله الى كج ما ونداسية ربة فالا  
رمة موصولة وقال مقتضى ما بالوصول وكرة بمعنى شئ او شخص  
موصولة ما بعد هذا خبري بيا مجبى الى شئ مجبى لك وصفه فلك  
فنفيدنا بيا ما هذا العظيم موصولة لا مرأى الى مرعظيم جاع اقتراف  
فقط وندرجه رمانية كقوله فها استقاموا لكم فاستقيموا لهم وما ل  
المعنى استقيموا لهم فمقتضى استقامهم لكم وغير من مائة خبر وما لكم  
فغير الله وما تفعلوا من خير يعمل الله واستقيموا بيا فها ما صنعت  
وما لا تسبهمينك وما خطبك والحرفية ربة شبهة ليس فند ربة فها  
المقتضى ومقتضى كرامة الوصول الحرفية ووما انما بعد فها ما صنعت



فان كانت باو بل المدسقة زمانية نحو اجلس ما دام زيد جالس اي  
مدته دوامه جالس او قوله تعالى لا جناح عليكم ان تلقوا انفسكم انتم  
متموهن اي مدته عدم الموت والاسقية مصدر يذهب عن الشيء نحو ما  
احسن ما عملت اي ما احسن فعلك وقوله تعالى ولهم عذابا لم يعلم بما كانوا  
يكذبون اي يكونهم كاذبين وقد نفع زايده وهو يوافق صلاي غير كانه  
كقوله تعالى فيما رحمة من الله لعلهم وكانوا لا تعلم الا ان الله انزل  
قل وكثر وظالمها لئلا يفي الغليل او التكرير ولا يخرج من ان لها  
جل فضيلة نحو فلان كذا لغيره وعن النصب هي المتصلة بآي والحق  
نحو انما زيد نام او مقام زيد من الحركة المتصلة ببعض حرفي والظرف  
كرب نحو ربنا يوتد بين نحو بينهما انما جالس اذ دخل الامر بقره فذكر  
ما عوضا من محذوف كقولهم اما انت متلفا انطلقنا فحدثوا كان فافصل  
الضمير صا وان انت فزيد ما وقلبان الشريعة بما اديت بها وعلى  
الثاني لان كنت متلفا انطلقنا فحدثوا الام الجوز ان القاصية المصداق  
على الفاس اي انطلقنا لكوننا متلفا ثم فعلنا ما فعلنا لك المتصلة  
ايضا او عاين موض وغيره من كل وهي حواسنهما وقد رفسير في  
عن الطرزة بامور **الاول** باختصاصها بطلب الفسدين وحده ولذا است  
معادلة ام المتصلة لها نحو هل نام زيد فلا يبق هل نام ام قد يختلف

المراد

المراد فانها تارة للصور ايضا كما ورد **الثاني** عدم القول على العاطف  
فلا يبق هل نامت فام بخلاف اخره قال تعالى فان ماتا وفل القليم  
على اعقابكم ايضا نحن يبين وفيه قول اخرهما ان المراد من امر الجمل  
المعطوف فكان حذفنا الناقصة العاطفة الا انها قدمت عليه لشدتها  
ونما مصدرها حرف الاستسغناء فلذا اخذت باحكامها فانما  
القديم بحيث تقدم على العاطف وهي من اجزاء المعطوف بخلاف اخرها  
فانها ناسخة عن العاطف على الفاس نحو فان ذهبت وكيف تفرق  
وانما ان المراد من من جملة معطوف عليها حذفت بغير الجمل المعطوف  
هو ما بعد العاطف وحده وان التقدير انهم يوتد بين حيوتهم فانما  
او قل انفسهم نحن بخلافون فانما نحن يبين المكدم فصار ما وقد  
جوز ان تختص بالوجهين في موضع من الكتاب **الثالث** عدم دخول  
هل على الشر بخلاف اخره قال فان مات ثم القال دون **الرابع** عدم  
دخولها على اسم بعده فعل فلا يبق هل زيد نام وان جاز هل زيد نام بخلاف  
المراد لجواز زيد نام بلا فتح انفا فاما **الخامس** الاختصاص بالانحياز  
فان هل طلب التقدير لا يحل في فلا يبق هل نام ام يتم بخلاف اخره فاما  
على التقى سواء كانت الاستسغناء **السادس** مجاز انحوام شرح لك صلتها  
فانها **السادس** راي شريفا صدر ذلك ام للاستسغناء الخفية للتقوى





